الأمم المتحدة A/57/PV.44

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٤٤**
الجمعة، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نغوين ثان شاو (فييت نام).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

مشروع قرار (A/57/L.12)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة الـ ٤٣، يوم الاثنين، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، واعتمدت مشروع القرار (A/57/L.9/Rev.1)، الذي صار القرار ٥٧/٦.

أعطي الكلمة لممثل باكستان لعرض مشروع القرار A/57/L.12، المعنون ''التفاهم الديني والثقافي، والانسجام والتعاون''.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفود الأردن والإمارات العربية المتحدة وإيران والبحرين والسودان والصين وقطر وقيرغيزستان والكويت ولبنان وماليزيا والمملكة العربية السعودية ووفد بلادي، أتشرف بعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.12، المقترح فيه اعتماد مشروع إعلان بشأن التفاهم الديني والثقافي والانسجام والتعاون.

منذ انتهاء الحرب الباردة، ما فتئ التعصب الديني والثقافي يتصاعد في شتى أنحاء العالم. ولا يزال تصاعد كره الأجانب والتعصب والتمييز الديني والعنصري في عدد من البلدان المتقدمة النمو، مصحوبا بصعود الأحزاب السياسية المعادية للمهاجرين، وكان السبب في بعض الصراعات والمنازعات في فترة ما بعد الحرب الباردة التعصب الديني والكراهية. وفي حالات معينة، أصبحت المنازعات والصراعات تربط بصورة متزايدة بالهوية الدينية كما ظلت في كثير من الأحيان تتصاعد بالحماس الديني – وذلك جعل حل الصراعات أكثر عسرا.

إن سوء الفهم المتبادل والشك بين اتباع معتقدات وثقافات متنوعة برز بدرجة ملحوظة جدا في أعقاب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-68103 (A)
0268103

الهجمات الإرهابية المأسوية في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. ورغم الإعلانات التي أصدرها زعماء العالم بأن الحرب ضد الإرهاب ليست موجهة ضد أي دين أو أية مجموعة دينية أو اجتماعية، فقد استفحل التمييز وسوء المعاملة والكراهية. وقد سُلط الضوء على ذلك في تقرير الأمين العام (A/57/204) عن تدابير مكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

ومن دواعي الأسف أن بعض التحليلات والنظريات الأكاديمية المسرفة في التبسيط، توقعاً منها لصدام بين الحضارات، قد أضفت طلاء من الاحترام على ممارسة التمييز والتعصب الدينيين والثقافيين واعتناقهما. وفي الشهور الأخيرة، ذهب بعض المتطرفين إلى حد مهاجمة تعاليم الدين الإسلامي وتوجيه الشتائم إلى الشخصيات الدينية التي تحظى بالإجلال. وقد أثار هذا التعصب والكراهية والكفر مشاعر غضب واسعة النطاق لها ما يبررها بين أوساط المؤمنين بالإسلام.

وتقوم الجماعات التي يهمها الأمر في بعض الدول باستغلال أشكال سوء الفهم الشائعة عن الإسلام والمسلمين لتبرير ارتكاب أعمال التمييز والقمع على الصعيدين المؤسسي والفردي ضد الأقليات المسلمة أو الشعوب المسلمة تحت ستار مكافحة الإرهاب. وقد أخذ يتنامى في البلدان الإسلامية رد فعل سلبي عام تجاه هذه الممارسات.

ولا بد للمجتمع الدولي من التصدي بحزم لهذه الأنماط والممارسات الخطيرة للتمييز والتعصب والكراهية على أساس الدين والثقافة، ومن عكس مسارها على نحو فعال. وإلا فقد تكتسب الصفة المؤسسية، بل أسوأ من ذلك أنها قد تصبح عرفا متَّبعا في بعض البلدان. ونتيجة لهذا التعصب والتحيز، من المحتمل أن تتفاقم حدة الصراعات والمنازعات في مختلف بقاع المعمورة.

ويلزم النظر إلى التنوع الديني والثقافي في العالم الآخذ بأسباب العولمة على أنه أداة لإبداع وديناميةتكميليين لا كمبرر منطقي لاندلاع مواجهة عقائدية وسياسية جديدة. ويتعين تعزيز الاحترام للتنوع الثري في ثقافات العالم وتقبله وتقديره عن طريق الانفتاح والتواصل وحرية الفكر والمعرفة. وتمثل مواصلة التفاعل بين أديان العالم وثقافاته طريقاً لا غنى عنه يتسنى لنا من خلاله رفع ستار الجهل وسوء الفهم والتعصب، تلك الأمور التي أصبحت ظاهرة بشكل مأساوي في الآونة الأخيرة.

وقد اقترح رئيس باكستان، الجنرال برويز مشرف، في خطابه أمام الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن تعتمد الجمعية العامة إعلاناً بشأن التفاهم والوئام والتعاون في المجالين الديني والثقافي ليكون بمثابة خطوة أولى في تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل. وبالتالي، فقد اشترك الوفد الباكستاني في تقديم مشروع القرار والإعلان الواردين في A/57/L.12. ويلقى هذا الاقتراح من حيث المبدأ تأييد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ويستند الاقتراح إلى العمل الكبير الذي تم بالفعل من أجل تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح والحوار بين الأديان والثقافات. وقد اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والجمعية العامة، عدة قرارات في موضوع الإساءة إلى الأديان وإزالة التعصب الديني بجميع أشكاله. وقد سلمت الجمعية، بموجب القرار ٥٦/٦ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بالمساهمة القيّمة التي يمكن أن يقدمها الحوار بين الحضارات لتعزيز الوعي والفهم المتبادلين للقيم المشتركة التي يتقاسمها جميع البشر. ويدعو إعلان مبادئ التسامح الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

في عام ١٩٩٥ إلى تعزيز التسامح من خلال البرامج والمؤسسات في ميادين التعليم والعلوم والثقافة والاتصال. إن الإعلان بشأن ثقافة للسلام، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، يربط إقامة ثقافة للسلام بالقضاء على التمييز ويدعو للنهوض بالتفاهم والتسامح والتضامن بين جميع الحضارات والشعوب والثقافات، بما في ذلك تجاه الأقليات العرقية والدينية واللغوية.

لقد سعى كثير من المنتديات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الفكرية والأكاديمية القائمة على العقيدة إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين الأديان. ويلزم توحيد هذه المبادرات والعمليات والتنسيق بينها تحقيقاً للفعالية في وقف الاتجاهات والمظاهر المثيرة للقلق والمتسمة بالتعصب والمواجهة والتمييز في مجال الدين وعكس مسارها.

ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.12 بسيط وإجرائي. فهو إذ يعرب عن القلق إزاء إحياء أشكال التحامل الديني والثقافي، ويدعو إلى الاستعانة الخيّرة بالتنوع الديني والثقافي، فإنه يلتمس إقرار مشروع الإعلان المرفق.

ويشير مشروع الإعلان في ديباجته إلى القرارات ذات الصلة والصكوك الدولية الهامة، ويؤكد مجددا التزامات الدول، معرباً عن القلق حيال التعصب والتحامل ومشددا على ضرورة القضاء على الكراهية.

ويدعو مشروع الإعلان في منطوقه إلى تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها وتيسير مشاركة الأقليات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية للمجتمعات. وينـدد بأعمال التعصب والتمييز والتصوير النمطي والتنميط العنصري والتعصب الأعمى والاتجار بالكراهية في كل مظاهرها.

ويرحب مشروع الإعلان بالمساهمات القيِّمة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات الدينية، في بناء ثقافة التسامح والتفاهم والاحترام للأديان والثقافات الأخرى. ويدعو هذه المنظمات إلى تعزيز التفاعل فيما بين الأديان على كافة المستويات.

والأمم المتحدة، بوصفها أكثر المنتديات الدولية تمثيلا، فإنها أقدر على تنسيق التفاعل والتعاون الدولي والمجتمعي والإشراف عليهما، على النحو المتوخى في مشروع الإعلان. ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مدعو إلى القيام في حدود ولايته بالترويج لأحكام مشروع الإعلان وتنفيذها ومتابعتها والتنسيق بين الأنشطة المتعلقة بتعزيز الوئام والتفاهم والتعاون على الصعيدين الديني والثقافي.

وسيجري مقدمو مشروع القرار والإعلان المطروحين في الوثيقة A/57/L.12 مشاورات غير رسمية مفتوحة في الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر، بهدف إعداد وثيقة يمكن أن توافق عليها الجمعية بتوافق الآراء.

وسيمثل اعتماد مشروع القرار هذا رفضاً جيد التوقيت يُعتدّ به وعالمياً لرسالة التعصب والكراهية والتمييز الجاري تزويدنا بها من قبل بعض المتعصبين وتجار الحروب. وسيمثل اعتماده من قبل الجمعية أيضاً مساهمة ذات شأن في السعي لتحقيق هدف التفاهم والوئام على الصعيدين الديني والثقافي، فضلاً عن تعزيز أهداف السلام والأمن والرخاء على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال، المعنون ''تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية''. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة بدأت مناقشتها لهذا البند من جدول الأعمال في الجلسة العامة الثالثة والأربعين المعقودة يوم الاثنين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

السيد هيلغ (سويسرا) (تكلم بالانكليزية): لقد تضاءل حجم العالم كثيراً، بسبب التسهيلات التقنية الجديدة والازدياد الهائل في السرعة التي يمكننا بها الاتصال عبر الحدود والقارات. وتتيح لنا تكنولوجيات المعلومات والاتصالات نقل الإشارات الدالة على النصوص والأصوات والصور في نفس الوقت. وكل ما يحدث في أي مكان من العالم يعرف على الفور في كافة أرجاء الكرة الأرضية، أو هذا احتمال قائم على الأقل.

بيد أن من الواضح أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات تأثير أكبر كثيرا من مجرد الإسراع بتبادل المعلومات وتيسيره. فقد حولت طريقة معالجتنا للمعلومات والمعارف وتقييمنا لها، وأكدت على المعرفة بوصفها رأس مال هيكلي للمؤسسات والشركات. وها نحن نتكلم اليوم بحق عن اقتصاد المعارف.

وتنطوي تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات على إمكانية إحداث تغيرات نوعية في كثير من المجالات. فعلى سبيل المثال، إنها تؤثر على طريقة التفاعل بين الدولة وبين أصحاب المصلحة – وبالتالي تتطرق إلى مسائل الحكم الرشيد، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والخدمات العامة، وما إلى ذلك.

ومثلما حدث تماما في الثورة الصناعية، فالثورة الرقمية لها أيضا من ينتفع منها وأيضا أولئك الذين لم ينتفعوا منها بعد، مما أدى إلى وجود ما يسمى بالفجوة الرقمية. وتوجد فجوة رقمية كبيرة بين الشمال والجنوب، ولكن ينبغي أيضا أن نبقي في بالنا أن هناك العديد من الفجوات الرقمية في معظم البلدان والمجتمعات تقريبا – على سبيل المثال بين الرجال والنساء، وبين كبار السن وصغار السن، وبين الثقافات، وبين القطاع الخاص والحكومات.

والعواقب وخيمة من منظور أولئك الذين لم يتغلبوا بعد على الفجوة الرقمية. فالتحدي يتمثل في تحويل الفجوة الرقمية إلى مكاسب رقمية. ولدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانية أن تصبح أداة قوية للتنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر، وأن تسهم في تحقيق أهداف ألفية الأمم المتحدة للتنمية. ولكن لكي يتحقق هذا، من الضروري إيجاد البيئات الصحيحة القادرة على ذلك وبذل جهود كبيرة.

والسؤال العملي هو: ما هي الأطر الصحيحة؟ وأيضا ما هي الجهود الصحيحة ؟ وأين نقاط الدخول التي ستسمح بتعظيم تأثير المشاريع والبرامج؟ من الواضح أنه لا يمكن تحقيق مكاسب رقمية من دون البنية التحتية والتكنولوجيا الملائمتين أو من دون تناول التكاليف ذات الصلة. ولكن القدرة على الاتصال ليست كافية، إذ يجب أن يصاحبها بناء القدرات وتدعيم المؤسسات. ولسد الفجوة الرقمية والفجوة في المعلومات في بلد واحد، من الضروري إيجاد سبل لاستيعاب المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة. ويمكن أن يؤدي صغار السن والنساء أدوارا مهمة في زيادة تأثير جهودنا. وهناك جوانب إضافية هامة لمجتمع المعلومات العالمي والمنصف في المستقبل تتمثل في توفير المعلومات المحلية والمعلومات القائمة على القرينة، والمعرفة الأصلية وقواعد وحقوق الاتصالات.

من ناحية أخرى، فإن الوصول إلى شبكة الإنترنت قد يستحدث فجوات جديدة – على سبيل المثال، إذا أصبحت بلدان الجنوب مجرد مستهلكة للمعلومات التي ينتجها ويمتلكها الشمال. ونرى أنه من الحتمي الترويج لإنتاج وتبادل المعلومات محليا على أساس من الثقافات واللغات المحلية. وبذلك، تحتاج البلدان النامية على وجه الخصوص إلى وضع تصوراتها لمجتمع المعلومات، مع مراعاة خصائص مناطقها ومجتمعاتها.

ومع ذلك، لن يتحقق أي نجاح من دون آليات تمويل كافية وعاملة لمشاريع تستهدف سد الفجوة الرقمية. ويجب أن تحدث أنماط التمويل توازنا ملائما بين التحرر والتزامات الخدمة العامة لضمان أن يستفيد الفقراء أيضا. وإن أُطُر السياسة العامة والأطر التنظيمية المناسبة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية ستدعم أيضا مبادرات الحكومات والأفراد.

وعلى جانب التنفيذ، لا يمكن ترك مهمة تحقيق مكاسب رقمية للحكومات والوكالات المانحة والمنظمات الدولية بمفردها؛ فيجب أن يشارك في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع الأكاديمي، والمتخصصون في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولجميعهم دور مهم يؤدونه. ولن يضمن مشاركة جميع مستويات المجتمع، بما في ذلك مستوى القاعدة، في جهود سد هذه الفجوة إلا نُهُج متعددة للأطراف الرئيسية. وبالمثل، هناك حاجة إلى تبادل المعلومات وإلى التعاون بين الجنوب والجنوب وبين الجنوب والشمال بشأن الخبرات العملية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية. وهناك حاجة إلى سماع أصوات البلدان النامية وتعزيزها في إطار الحوار العالمي للسياسة العامة.

وقد أدركت السلطات السويسرية منذ البداية أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة للتنمية، وعهدت إلى وكالة التنمية والتعاون السويسرية بالعمل على هذه المسألة. وشاركت الوكالة بفعالية في أول مؤتمر عالمي للمعرفة في عام ١٩٩٧ وأنشأت وحدة خاصة مكرسة لمسألة ”تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية“. وفي عام ٢٠٠١، انتخب رئيس وكالة التنمية السويسرية ليشغل أيضا منصب رئيس شراكة المعرفة العالمية. وهذه الشراكة شبكة متطورة قوامها قاعدة واسعة من الأعضاء من قطاعات مختلفة وتهدف إلى تبادل المعلومات والمعرفة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة. وهي تعزز مناصرة هذه التكنولوجيا على المستويين الإقليمي والعالمي من أجل سماع أصوات أصحاب المصلحة المهمشين؛ وهي تقدم أيضا خدمات لأعضائها من خلال حضورها العملي أو السوق، أو رسالتها الإخبارية ومنشوراتها، إضافة إلى فرص اللقاءات الشخصية وجلسات تبادل المعلومات.

وبناء على انخراط الحكومة السويسرية عموما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، فهي تتخذ موقفا ناشطا في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات المقرر عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥. وهي تؤيد المشاركة الشاملة التي تمتد إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب مصالح آخرين، وتعزز مفهوم مجموعة من الأحداث المترابطة. وسيكمل هذا الهيكل مؤتمر القمة الحكومي الدولي بمناهج تعمل بالتوازي لتعزيز إمكانية سماع جميع الأصوات.

وبالمثل، فهي تؤيد نهجا شاملا للمناقشات المواضيعية. ومن الضروري أن يتعامل مؤتمر القمة مع ما هو أبعد من المسائل الفنية المتعلقة بالاتصالات لكي يقترب أكثر إلى مجتمع معلوماتي منصف وعالمي قائم على أساس من قيم مشتركة وتنوع ثقافي. ويجب أن يستكشف مؤتمر القمة خطوات عملية وتدابير جادة وأن يوصي بها لتشجيع استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تركز على الفقر من أجل التنمية والتمكين.

وقد اتسمت بدايات العصر الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت بطابع من الإمكانيات التي لا نهاية لها، وحرية الاتصال، وبالاقتناع بأن مشاطرة المعلومات والمعرفة مفيدة للجميع، وبأن استخدام

عبارات من قبيل ”المشاطرة تجعلنا أكثر ثراء“ أو ”المعرفة ليست متجددة فحسب بل تنمو معنا“. ويجب علينا جميعا أن نعمل معاً لكي تشمل هذه المكاسب الجميع، ولكي نحقق بصورة تامة إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيف حدة الفقر، واستحداث فرص العمل، والاستثمار في مستقبل يوفر فرصاً.

السيد لي هو – جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن ارتياح وفدي للإسهامات البناءة لدورة الجمعية العامة المكرسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية التي عقدت في شهر حزيران/يونيه. وكما هو واضح من المشاركة الرفيعة المستوى لأصحاب المصالح الذين يمثلون المجتمع الدولي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، فقد حققت الدورة واحدا من أهدافها الرئيسية لزيادة الوعي وكشف المظهر السياسي للمسائل المتعددة الجوانب المحيطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونأمل أملا صادقا في أن يبذل المجتمع الدولي جهودا للحفاظ على هذا الزخم واستخدامه إلى حين عقد مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بمجتمع المعلومات في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥.

وكما ذكر رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، في الموجز الذي أصدره عن الاجتماع، فإن الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية بصورة فاعلة وفي الوقت الملائم، مسألة ملحة، ذلك أن الهوة الرقمية تتزايد يوما بعد يوم، ويصبح ردمها أصعب. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلادي أن يشيد بفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبفرقة العمل المعنية بالفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية على جهودهما المبذولة لإشراك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، في تعزيز الفرص الرقمية. وفي الواقع، إن كان لنا أن نحرز تقدما في مواجهة هذه المسألة الشائكة، يجب أن نحشد الموارد والمعرفة في جميع قطاعات المجتمع في نهج تعاضدي وتعاوني.

وأن قيام شراكة فعالة بين تلك البلدان التي تملك والتي لا تملك بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخبرة ومعرفة، يشكل عنصرا أساسيا لضمان أن تحظى كل بلدان العالم بفرصة متساوية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ذلك الصدد، تبقى جمهورية كوريا ملتزمة بأن تتشاطر خبرتها ومعرفتها الفريدين مع الدول النامية.

وكما أشار وزير الإعلام والاتصالات في بلادي، في الجلسة التي انعقدت في حزيران/يونيه، استفادت جمهورية كوريا نفسها من الفرص الرقمية لكي ترتقي من دولة نامية مصنعة حديثا إلى مقام الدولة الثانية عشرة في العالم من حيث ضخامة الاقتصاد، وقائدة عالمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعن طريق وضع خطة شاملة لتعزيز المعلومات، جعلت الحكومة الكورية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أولية وطنية، وعمدت إلى بناء هيكل أساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد البرامج التي أدخلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى كل المناطق والقطاعات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الكوري.

وكما تعلمت بلادي بنفسها، فإن الموارد البشرية المتفوقة مهمة لتطوير اقتصاد يرتكز على المعرفة. وفي الواقع، تدين جمهورية كوريا بالكثير من تنميتها لقوتها العاملة المتمتعة بمستوى علمي عال. وإقرارا بهذا، تواصل حكومة كوريا تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية في سبيل تهيئة جيل من الكوريين يتقن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وإن جهود الحكومة الرامية إلى دعم الإبداع والنمو في القطاع الخاص عن طريق تعزيز مبادئ التسويق مثل التنافس،

والتحرر، وإزالة القيود والخصخصة، شكلت أمرا رئيسيا آخر. واعتمدت الحكومة الكورية استراتيجية ثالثة تتمثل في إعطاء أولوية لدافع الاستثمار المباشر الأجنبي والتعاون الدولي. ونتيجة لمتابعتها النشطة للاستثمار المباشر الأجنبي، استفادت كوريا من تدفق الرأسمال والتكنولوجيا المتقدمة، وكذلك من مهارات إدارية محسنة وفرص عمل أفضل. إضافة إلى ذلك، تواصل الحكومة الكورية السعي بنشاط إلى فرص لتحقيق التعاون الدولي عن طريق المبادرات العالمية والإقليمية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وإذ أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة مهمة بصورة متزايدة في عملية التنمية، ضمت جمهورية كوريا جهودها إلى جهود المجتمع الدولي للمساعدة على ردم الهوة الرقمية من خلال الموارد البشرية ومشاريع إنمائية للبنى التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن طريق القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، على حد سواء، مثل لجان الأمم المتحدة الإقليمية.

وباستعمال صندوق استئماني، ساهمت كوريا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. والحكومة الكورية تنفذ حاليا مشاريع مختلفة، مثل إقامة مراكز إقليمية للمعلومات والاتصالات، وإعداد برامج تدريب العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء شبكات للتعليم الإلكتروني، لا سيما في أفريقيا وبلدان نامية في مناطق أخرى. ومنذ عام ١٩٩١، وجهنا دعوة إلى حوالى ١ ٢٠٠ متدرب أجنبي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاركة في برامج تنمية الموارد البشرية في كوريا، وأرسلنا أكثر من ٦٠٠ خبير ومتطوع كوري في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذ برامج في الخارج.

ولكن وفد بلادي يود أن يؤكد على أن الشراكات بين تلك البلدان، مع موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو بدونها، تشكل مجرد إحدى الأسس الرئيسية لردم الهوة الرقمية بنجاح. والمشاركة النشطة للقطاع الخاص والتزام المجتمع المدني ضروريان أيضا، في جملة أمور أخرى، لتعزيز النمو الاقتصادي، وضمان التقدم الاجتماعي، ودعم مكافحة الأوبئة في العالم، والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين عن طريق الفرصة الرقمية. علاوة على ذلك، يؤيد وفد بلادي تأييدا قويا استكشاف قيام تنسيق إقليمي وتعاون بين الجنوب والجنوب، الأمر الذي من شأنه أن يمكن الدول النامية من أن تتشاطر خبرة قيمة وممارسات أفضل.

ومع تطور صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب على المجتمع الدولي، ألا ينشر الفرص الرقمية مثل التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية فحسب، وإنما أيضا أن يمنع ويكافح سوء استعمال هذه الفرص في المجال الجديد للجريمة الإلكترونية. ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا أنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يتعاون عن طريق تبادل المعلومات، وإقامة إطار شرعي، وتطوير الخبرة والتكنولوجيا لمواجهة هذا التهديد الأمني الجديد.

وختاما، أود أن أعرب عن أمل وفد بلادي بأن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها الهام في جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين معا لتعزيز الوعي حيال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير وتنفيذ استراتيجيات لردم الهوة الرقمية. وإننا واثقون بأن مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بمجتمع المعلومات والذي سينعقد في سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، سيتيح فرصة هامة لهذا التعاضد والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وجمهورية كوريا، من جهتها، تبقى ملتزمة بهذه الأهداف، وتتطلع إلى مشاطرة خبرتها والعمل بشكل متعاون لإتاحة فرص رقمية للجميع.

السيد ميزوكامي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أتكلم في هذه الجلسة العامة عن البند ٣٢ من جدول الأعمال المعني بموضوع ''تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية''. وتعلق اليابان أهمية كبرى على تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد انتهزنا بنشاط كل الفرص التي أتيحت لنا لإجراء مزيد من المناقشة بشأن هذا الموضوع. وفي الأمم المتحدة، تم تناول المسألة أولا في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٠. ونود كذلك أن نذكر اجتماع الجمعية العامة المكرس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. فعلى مدى يومين كاملين، عكف أكثر من ٥٠ دولة عضوا على مناقشة بناءة جدا بشأن الفرص والتحديات التي تطرحها مسألة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إننا نشهد أهم تغيير هيكلي في العالم منذ الثورة الصناعية. وعلى الرغم من أن صناعة تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تتأثر في بعض الأحيان بالظروف الاقتصادية، إلا أنها تشكل ظاهرة لا يمكن عكس مسارها.

وستظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طيلة الأعوام القادمة بنية تحتية أساسية بل ولا يمكن الاستغناء عنها. وفي هذا الصدد، من المهم أن نهيئ مجتمعا للمعلومات يحصل فيه الجميع على المنافع الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويستخدم هذه التكنولوجيات أساسا للتنمية. وينبغي لهذه التكنولوجيات أن تكون وسيلة للتعجيل بتحقيق التنمية، لا لتوسيع الفجوة الاقتصادية.

وبغية الحصول على المنافع الكاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علينا أن ننظر أيضا في قضية أمن الفضاء الحاسوبي. فمجرد اتصال شخص أو بلد يعرضه لتهديد الإرهاب المتعلق بالفضاء الحاسوبي وبازدياد أهمية المعلومات والشبكات، تزداد إمكانية الأضرار التي يسببها الإرهاب المتعلق بالفضاء الحاسوبي. وقد يكون الثمن الذي يتكلفه المجتمع من الخطورة بحيث يؤثر سلبا على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية. ولهذا، شاركت حكومة بلادي بفعالية في وضع مسودة المبادئ التوجيهية لأمن نظم المعلومات وشبكاتها من أجل تحقيق ثقافة الأمن، التي اعتمدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وانضمت إلى الولايات المتحدة في تقديم مشروع القرار A/C.2/57/L.10. الذي عرض في اللجنة الثانية والمعنون ''إنشاء ثقافة أمنية عالمية للفضاء الحاسوبي''، والمبني على المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ونود أن نطالب جميع الدول الأعضاء بالموافقة على مشروع القرار الهام جدا هذا، الذي يعالج قضية غاية في الأهمية بالنسبة لكل بلد من بلدان العالم.

وبينما نشارك بفعالية في المناقشات لصالح تبادل وجهات النظر والنهوض بالوعي، نلتزم كذلك بالمساعدة في الميدان من خلال العمل. وتسهم اليابان إسهاما ثنائيا ومتعدد الأطراف على حد سواء، مؤكدة التعاون مع المنظمات الدولية. ومن أمثلة تعاونها المتعدد الأطراف في هذا المجال إسهامها بمبلغ ٥ ملايين دولار في الصندوق الاستئماني المواضيعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واليابان هي أكبر ممول للصندوق. الذي يمكّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من استخدام خبرته إلى أقصى حد لكي يضع المشاريع وينفذها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات عام ٢٠٠٣ في جنيف وعام ٢٠٠٥ في تونس. ونثني على الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي اضطلع منذ البداية بدور هام في هذا المجال. واليابان مصممة على

مواصلة دعمها لمؤتمر القمة، ويأخذ هذا الدعم أشكالا عديدة ويجري تقديمه على عدة مستويات. وتستضيف حكومة بلدي من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ المؤتمر الإقليمي الآسيوي لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ومن خلال هذا الاجتماع التحضيري الوزاري الذي يعقد في طوكيو، يمكن لبلدان المنطقة أن تناقش مصالحها ووجهات نظرها وأن تضعها في شكل مقترحات تعرض في مؤتمر القمة. وسيتيح هذا المؤتمر للمشاركين في مؤتمر القمة فرصة طيبة لتبادل وجهات النظر مباشرة ولتعميق فهمهم للقضايا. وقد أرسلت دعوات إلى الدول أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في المنطقة وإلى المنظمات الدولية، ومن المتوقع أيضا أن يشارك قطاع الأعمال والمجتمع المدني في ذلك. ونرحب بالتعاون الفعال من منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الأطراف المشاركة في الدعوة إلى مؤتمر القمة، وهي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ونسمع مرارا وتكرارا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليست إلا وسائل فحسب، وأنها ليست غايات. وبينما نوافق على ذلك، ينبغي ألا نتوصل عن طريق الخطأ إلى أنها أقل أهمية. وبدون وجود وسائل لا يمكننا أن نحقق الأهداف التي وافقنا عليها. ولهذا، ينبغي أن ننظر بعين الاعتبار إلى كيفية استخدام هذه الأداة بأكثر الطرق فعالية. ونرجو أن يسمح لنا بذلك مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وعمليته التحضيرية.

السيد ألكالاي (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): قبل مجرد بضعة أيام، من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وفقا لولاية أول مؤتمر قمة لرؤساء دول أو حكومات الجنوب لمجموعة الـ ٧٧، عقدنا في مدينة دبي في الإمارات العربية المتحدة أول مؤتمر رفيع المستوى لمجموعة الـ ٧٧ بشأن العلم والتكنولوجيا. وهناك، بفضل دعم مضيفنا، اجتمع معا ممثلو الحكومات والعلماء من العالم النامي للاتفاق على مواضيع ثلاثة تشكل أهمية قصوى للعالم النامي، وهي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا الحيوية، وتوفير مياه الشرب.

وحيث أننا نتناول اليوم مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اسمحوا لي أن أدلي باسم مجموعة الـ ٧٧، ببضعة تعليقات موجزة تتعلق بالنتائج التي توصل إليها ممثلو بلدان مجموعتنا والتي ستنشر بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة. وسيسهم إعلان دبي في تعزيز العلم والتكنولوجيا في الجنوب.

وفي الإعلان، نعيد التزامنا بتنفيذ خطط عمل محددة وملموسة على الصعيدين الوطني والدولي بغية تعزيز وتطوير المعرفة والتكنولوجيا في الجنوب، وتدعيم الدور المركزي للأمم المتحدة في إزالة الحواجز التي يواجهها العالم النامي في الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يمكننا من تشجيع عملية التنمية.

ورغم أن إعلان دبي يركز على التعاون بين الجنوب والجنوب، فإن الإعلان يعترف بأن التعاون مع البلدان المتقدمة النمو ضروري بغية التوصل إلى المستوى اللازم من التطور العلمي والتكنولوجي، وكما ذكر متكلمون سابقون، وبخاصة ممثل كوريا، الذي لم يؤكد التعاون بين الجنوب والجنوب فحسب، بل وتطوير التعاون بين الشمال والجنوب والجنوب.

ولهذا، يشرفني أن أعرب، باسم مجموعة الـ ٧٧، عن بالغ سرورنا لنظر الجمعية العامة في مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكننا نعتقد أنه من الضروري

للجمعية أن تتحرك صوب العمل الفعال والمثمر الذي يمكننا بين العام المقبل وعام ٢٠٠٥ من وضع استراتيجية هامة لزيادة تطوير ذلك التعاون.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي السريع المحرز في السنوات القليلة الماضية، وبخاصة في قطاعات مثل الالكترونيات الدقيقة، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا المعلومات، ينبغي أن يعطي زخما للجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، خاصة في أفقر البلدان. وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل عاملا إذا استخدم لتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية سيمكننا بوضوح من إتاحة الفرصة لمئات الملايين من سكان العالم لتعزيز المساواة في مجالي التنمية الاقتصادية والنمو، وتقليل التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، وتيسير الحصول على المعرفة والتعليم على جميع مستويات المجتمع، بحيث يتمكن جميع الأفراد والمجتمعات المحلية من تحقيق إمكاناتهم وتطلعاتهم وبناء قدراتهم من أجل تعزيز صنع القرار المبني على المعرفة الكاملة. وهذه تكنولوجيا ذات توجه نحو الأفراد لمصلحة الجميع.

ولا تزال غالبية سكان العالم تعيش في فقر. فلا يزال الملايين من رفاقنا البشر لا يتمتعون بفوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. إذ أن الإمكانية الهائلة لهذه التكنولوجيات يستعصي إلى حد كبير حصول البلدان النامية عليها. فلا بد أن تحرر بلداننا أنفسها من التبعية التكنولوجية حتى تجد السبل المؤدية إلى اقتناء هذه التكنولوجيات من أجل مصلحتنا ومعرفتنا. وتحرير أنفسنا من هذه التبعية من شأنه أن يمكننا من إنتاج السلع والخدمات لصالح شعوبنا، وأن يمكننا من تطبيق الحلول التكنولوجية المناسبة على مشاكلنا الفردية. إننا قادرون على القيام بهذا العمل، إذا اخترنا ذلك.

إن التغلب على التفاوت بين البلدان النامية والمتقدمة النمو من أجل التوصل إلى المعرفة العلمية والفنية لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، وهذه الفجوة الهائلة في التكنولوجيا الرقمية، التي تتسع يوميا، لا بد من سدها حتى نوجه المعرفة نحو تحسين أحوال الشعوب واقتصادات الغالبية من البلدان النامية. لذلك نحن بحاجة إلى عمل عاجل وحلول ملموسة لا تتضمن إشراك الحكومات التي نمثلها هنا في الجمعية العامة وحدها فحسب، بل تشمل أيضا المؤسسات المتعددة الأطراف والمانحين والقطاع الخاص والمجتمع العلمي والمجتمع المدني. وبعبارة أخرى، لا بد أن نُشرك كل عنصر من عناصر المجتمع في هذا المسعى الكبير من أجل مستقبل شعوبنا.

ولا بد من النظر إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ضمن الإطار الواسع لأولويات وهياكل البلدان النامية. فبدون رؤية مشتركة وملائمة وبدون تعاون دولي يتم في الوقت المناسب من أجل الخفض التدريجي للفجوة الموجودة في مجال التكنولوجيا الرقمية التي يشار إليها كثيرا في الجمعية، ستستمر ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تهميش شعوب العالم بشكل متزايد، وستصبح اقتصادات غالبية البلدان النامية بشكل متزايد أكثر تبعية وأقل قدرة على التصدي لتحديات عالم غير متكافئ.

وبالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين، من الضروري أن نحقق نتائج ملموسة من المبادرات الدولية المختلفة التي اعتمدت لتعزيز القدرة والسماح للبلدان النامية بالاستفادة من الفرص التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويعني هذا أنه يتعين علينا أن نعمل، وألا نعتمد مجرد إعلانات بلاغية. ينبغي أن تهيئ المبادرات الظروف الملائمة للقيام بعمل دولي يفضي إلى التنمية. وهذه ليست مسألة يقصد منها العلوم والتكنولوجيا في حد ذاتها. بل يجب أن

تكون التنمية هدفا لهذا النقاش، كما أقر بذلك الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٠ وفي الجزء الخاص بالتنسيق في المجلس في عام ٢٠٠١. ولقد أمرت بذلك أيضا الجمعية العامة في اجتماعها المعقود في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والمكرس للنظر في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ويمثل إنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات اعترافا بوجود فجوة في التكنولوجيا الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وبناء عليه، فإن العمل الذي أنجزته فرقة العمل لإحراز تقدم في هذه العملية هو إسهام فعال ومناسب في مستقبل هذا المسعى. وأود أن أُشدد على حقيقة أن هذا الموضوع قد أثر بدرجة كبيرة على أعمال لجنة المعلومات – وأذكر هذا لأن بلدي يتشرف برئاسة هذه اللجنة الهامة. ولكن البحث عن استراتيجية لنشر المعلومات المتعلقة بأعمال المنظمة على نحو فعال، والمناقشات التي دارت في إدارة شؤون الإعلام، تجعل من الممكن إدراج عنصر العمل المنسق على نحو ملائم ونحن نرسم طريقا جديدا للأمم المتحدة. وهي قد مكّنت أيضا من الدعوة إلى ثورة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في قلب المنظمة ذاتها، حتى نتمكن من التكيف مع التحول الهائل الذي تدعو إليه شعوبنا وزعماؤنا.

ونحن نتطلع إلى مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥. ولقد اعترف مؤتمر مجموعة الـ ٧٧ في دبي بالإمكانيات الهائلة التي سيتيحها للعالم النامي هذان الاجتماعان ومؤتمر القمة: فبالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو ستتمكن بلدان العالم النامي من مواصلة وضع أساس استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب – ولكنها استراتيجية تستهدف تحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والشمال.

لقد أعادت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التأكيد على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات لتيسير تكامل البلدان التي تتألف منها الأمم المتحدة. ولقد حان الوقت لكي نفي بالتزاماتنا في هذا السياق ولكي نمضي قدما بالثورة الكبيرة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لصالح من هم أشد فقرا في العالم ولصالح البشرية جمعاء.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إنه دائما من دواعي الشرف العظيم لي – ومما يبعث على الرهبة في النفس – أن أدلي ببيان بعد ما يتكلم ممثل فنزويلا، الذي طرح من فوره موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أن أهنئه على البيان البليغ الذي أدلى به من فوره، وأن أقول أيضا إن وفدي يؤيد تماما الموقف الذي حدده من فوره.

وأود باسم وفد السنغال أن أعرب عن شكرنا الخالص للرئيس على مبادرته الممتازة بإدراج هذا الموضوع الجوهري جدا الخاص بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في برنامجنا للتنمية. قبل بضعة أشهر فقط، في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه، ووفقا للقرار ٥٦/ ٢٥٨، عقدت الجمعية العامة اجتماعا لا يُنسى كرسته لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. ونظر الاجتماع الجلسة أيضا في خفض فجوة التكنولوجيا الرقمية والاستفادة من الإمكانيات التي توفرها الثورة الرقمية في مجتمع المعلومات الجديد. وقد كان الرئيس عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال، المتكلم الرئيسي في ذلك الاجتماع، بصفته منسق برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في القطاع الاستراتيجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

إن الفوارق الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية التي تتحكم في الوصول إلى المعلومات فوارق مزعجة بشكل خاص. ويقودنا التراكب الخاطئ في الاتجاهات الراهنة إلى الخشية من اتساع الفجوة الرقمية إلى أكثر مما هي عليه ولا سيما بين نخبة المستخدمين المحظوظين لمسالك المعلومات ودروبها وطابور الجهلة بالأمور الرقمية المبعدين عن دائرة ثورة المعلومات في نهاية المطاف. وللأسف فبعض البيانات التي يجمعها الاتحاد الدولي للاتصالات تعوض عن القراءة الواعية. فثمة ٨٣ بلدا ليس بها غير ١٠ خطوط هاتفية لكل مائة من السكان، و ٢٥ بلدا بها أقل من خط هاتفي واحد لكل مائة، وواحد وستون دولة عضوا بها موقع واحد على شبكة الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان. ثم تأتي تكلفة الوصول إلى الإنترنت، وهي في سويسرا على سبيل المثال خمس سنتات للدقيقة، بينما تكلف في أفريقيا دولارا واحدا، أي أغلى من أوروبا بعشرين ضعفا.

وهذا هو السبب في أن القادة الأفريقيين وهم يسعون حثيثا إلى إيجاد حلول مستدامة لتخلف القارة الإنمائي جعلوا قطاع المعلومات والتكنولوجيا موضوع أولوية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فهم يعتقدون جازمين أنهم بتيسيرهم إدماج أفريقيا في مجتمع المعلومات الجديد يحسنون قدرة قارتنا على إدارة التنمية والتجارة والاستثمار والشؤون المالية ويعملون بمزيد من الفعالية في الوقت نفسه على القضاء على الفقر. وهذا ينطوي بطبيعة الحال على كفاح مرير للتغلب على الجهل والأمية.

إن المسار الصحيح لمواجهة ذلك التحدي يمكن تلخيصه في كلمة واحدة: التعليم. والقادة الأفريقيون يدركون ذلك تماما. وهم يعلمون أن تنمية الموارد البشرية وإنعاش القدرات الخلاقة من عوامل تحديد النمو الاقتصادي بسبب الآثار المتعددة التي تترتب على عمليات الإنتاج.

ونحن بحاجة كذلك إلى ضمان التنفيذ السليم لاستراتيجيات وسياسات الناقلين، بقصد تعزيز تحسين العملية التعليمية التي تستطيع إنتاج موظفين أكفاء يمكنهم الاستفادة من كل الفرص في العالم الرقمي. وفي ذلك السياق يصبح دعم الأمم المتحدة مُهماً ولا سيما بالنسبة لتنفيذ القرارات والتوصيات المحدودة في خطة العمل المعتمدة في مؤتمر داكار من أجل التعليم. ولتحقيق ذلك لا بد أن نعمل سويا لكسر الحلقة المفرغة من الصراعات والفقر المقيم، ودعم تعزيز الفرص الرقمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، ومساعدة أفريقيا على تقويم احتياجات أولوياتها وتنفيذ استراتيجيات فعالة كي نستطيع الاستفادة من تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، في تحقيق الأهداف الإنمائية.

وقد أدركت حكومة السنغال مبكرا التحديات الهائلة في العالم الرقمي والتقدم المذهل في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. فشجعت على إنشاء مقاهي الإلكترونيات في كثير من المدن، وعلى انتشار مراكز الاتصالات في معظم المناطق النائية في البلد. كما نجحت في الشروع في مد وصلات الألياف البصرية عالية القدرة تحت الماء فأصبحت الآن تربط السنغال بعدد من البلدان الأفريقية وبأوروبا وآسيا أيضا. وهذا الشاغل نفسه المتعلق ''بالانفتاح الرقمي'' هو الذي دفع الدولة السنغالية مؤخرا إلى استهلال مشروع طموح لمتنزه للتكنولوجيا أو ''قرية تكنولوجية'' في ضواحي العاصمة، داكار، ووفرت له المرافق الأساسية للاتصالات ذات القدرة التنافسية العالية، ليستقبل رجال الأعمال والشباب في القارة ممَن يرغبون في المشاركة في الاقتصاد الجديد.

وفي إطار تلك العملية وضع بلدي، بدعم قيِّم من شركة مايكروسوفت، برنامجا لصغار الأطفال صمم لتوفير التدريب المبكِّر في مجال استخدام الحواسيب للأطفال في الفئة

العمرية ٢ إلى ٦ سنوات بحيث توفر احتياجاتهم الخاصة في إطار الوزارة التي أنشأتها الحكومة قبل يومين فقط. وفي المسار نفسه، سوف توفر جامعة المستقبل الأفريقي التي ستنشأ في السنغال، فرصة التعليم في الوقت الحقيقي وعن طريق السواتل لعدد كبير من الطلبة الأفريقيين.

ومن خلال هذه المبادرات التي يجب تكثيفها، وبفضل تحسين إتقان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سوف تتمكن الشعوب الأفريقية من إعادة احتلال المكان الذي كانت تحتله دائما في تحالف القارات. وهذا هو السبب في انتظار الدعم اللازم من الأمم المتحدة وشركائنا الإنمائيين تمشيا مع الرغبة التي أُعرب عنها في المؤتمر المعقود في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ والمعني بالشراكة مع القطاع الخاص من أجل تمويل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).

ويذكر الأعضاء أن أفريقيا طلبت في نهاية مؤتمر داكار الذي عُقد عشية مؤتمر مونتيري، دعما كبيرا من المجتمع الدولي لتنفيذ عدد من المشاريع التي من أهمها ما يلي: إنشاء شبكات إنترنت على المستويين دون الإقليمي والأفريقي لتعميم المعلومات السمعية البصرية، والتعليم عن بُعد، وتنمية الموارد البشرية، ومواءمة الإطار التنظيمي للاتصالات الأفريقية للبلدان المتقدمة النمو، ولجميع الشركاء الإنمائيين والسلطات الدولية أو الأفريقية في ذلك القطاع الحيوي.

ويواصل رئيس الدولة السنغالي التشديد على أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتسم بديمقراطية راقية يتقدم كل فرد في ظلها بمعدل واحد في سياق العولمة وفي سياق العملية الإنمائية. ولذا فعن طريق اتباع نهج طوعي متماسك وكلي، سوف تتمكن الأمم المتحدة من مواجهة التحدي التكنولوجي الهائل، بتمكينها كل فرد ذكرا أو أنثى، وغنيا أو فقيرا، من المشاركة النشطة في هذه المغامرة الرقمية المذهلة التي بدأت بالفعل في فتح باب الأمل أمامنا في حضارة إنسانية تتسم بالفضيلة في فجر القرن الحادي والعشرين.

السيد مرغريان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): إن التطورات التكنولوجية السريعة جدا أدّت بنا إلى تركيز اهتمامنا على إمكانياتها الهائلة وتوقع الوصول إلى ما أطلق عليه عدة تسميات، ''القرية العالمية''، و ''اقتصاد المعلومات'' و ''اقتصاد المعرفة'' و ''مجتمع المعلومات''.

وحيث أننا ندخل الألفية الثالثة، فإن من المهم للغاية أن نفهم التغييرات التي أحدثتها ثورة الاتصالات والمعلومات، وأن نؤثر فيها. وفي العالم المعاصر، توصف الإنتاجية والقدرة على التنافس بأنهما تستندان إلى توليد المعرفة الجديدة والدراية والحصول على المعلومات ومعالجتها. وتوفّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وميادين الابتكارات التكنولوجية العديدة الأخرى فرصا جديدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحديد مشاريع إنمائية. ومن الضروري جدا الاستعاضة عن نظم التنظيم والإدارة البيروقراطية بأشكال تنظيمية جديدة. ويتعين على البلدان غير الساحلية على وجه الخصوص أن تستغل الفرص الموسعة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الصدد.

ونتفق جميعنا على وجود حاجة خاصة لمعالجة الفجوة الرقمية وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي تتطلب اهتماما خاصا من الأمم المتحدة. وفي هذا المجال، نرحب بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تعكس استعداد الأمم المتحدة للالتزام بالتصدي لهذه المشاكل.

ونتوقع أن يجد مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في جنيف في عام ٢٠٠٣ وفي تونس في عام ٢٠٠٥، سبلا ووسائل لسد الفجوة الرقمية وأن يجعل الفرص الهائلة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات متاحة للجميع. ونعتقد أن الاتفاقات والإعلانات الدولية المتعلقة بتطوير تكنولوجيا المعلومات يجب أن تكمل بإجراء عملي لسد الفجوة الرقمية ومنع حدوثها، مع التزام مستمر بتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرة للبلدان التي ألزمت نفسها باقتصادات تنافسية تقوم على السوق المفتوحة.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أعلنت حكومة أرمينيا أن تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات، وهو قطاع طورت فيه أرمينيا دراية وخبرة كبيرتين، مسألة لها أولوية رئيسية لتعزيز الاقتصاد وإيجاد وظائف ورفع مستويات التعليم.

لقد بدأت حكومة أرمينيا الآن تنفيذ مشروع مبتكر للحكومة الإلكترونية. وقد استُهل هذا البرنامج بنظام التأشيرة الإلكترونية، الذي ابتدأ العمل به في تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام بمساعدة مالية من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مدينة يريفان. ويمكن لأي شخص في أي مكان من العالم، يستطيع الوصول إلى شبكة الإنترنت، أن يقدم طلبا للحصول على تأشيرة دخول عن طريق الشبكة. وبالتالي، يبدو أن أرمينيا من بين أوائل البلدان في العالم التي توفر إمكانية طلب الحصول على التأشيرة إلكترونيا. وهذه نقطة البداية للبرنامج، الذي سيضع الخدمات القنصلية الأخرى على شبكة الإنترنت. وقد وضع مشروع قانون يتعلق بالوثائق الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني بهدف تعزيز التجارة الإلكترونية في أرمينيا.

وتنطوي التجارة المستندة إلى موقع على شبكة الإنترنت على إمكانية تحسين إنتاجية الاقتصادات الوطنية والعالمية على حد سواء، مما يجعل الصناعات القائمة أكثر كفاءة، ويؤدي في نفس الوقت إلى إنشاء صناعات جديدة لم نتصورها بعد. ويعمل حاليا بنجاح في أرمينيا عدد من المجمعات الفنية ومراكز تجارية قوية أنشئت بمساعدة من البنك الدولي والأرمن في الخارج.

ويجري إنشاء أطر ومعايير قانونية جديدة لتعزيز تطوير وربط البنى الأساسية الوطنية للمعلومات بعضها ببعض. وتعمل الحكومة على إجراء التغييرات التنظيمية الموازية الضرورية لتيسير وتعزيز استمرار تطوير تكنولوجيا المعلومات في البلاد. ومن برامجنا الاستراتيجية إعداد جيل جديد من الأخصائيين. ومعهد تكنولوجيا المعلومات، الذي أنشئ مؤخرا برعاية برنامج الجماعة الأوروبية لتقديم المساعدة التقنية إلى كمنولث الدول المستقلة وجورجيا، مهم جدا في هذا الصدد لإعداد أخصائيين مؤهلين تأهيلا عاليا لا لأرمينيا فحسب، ولكن لبلدان المنطقة أيضا.

وقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر دعم رئيسيا في تعزيز عمليات التعاون الإقليمي. ويسر أرمينيا أنه توجد إرادة سياسية في العديد من البلدان النامية لدعم وتشجيع هذه العمليات. ونقدر تقديرا كبيرا مختلف مبادرات الاتحاد الأوروبي في ميدان تنمية تكنولوجيا المعلومات في منطقة جنوب القوقاز. وقد استهل الاتحاد الأوروبي مؤخرا مبادرة تكنولوجيا المعلومات في القوقاز. وتهدف المبادرة إلى دعم إدماج منطقة جنوب القوقاز في مجتمع المعلومات العالمي.

إن تعقد وتشابك مشاكل عالم اليوم تتحدى التفسيرات والحلول التقليدية وتتطلب نهجا جديدا كلية. ونعتقد بأن استخدام المبتكرات التكنولوجية الآخذة في التطور وإيجاد نُهج تعاونية يستطيعان تسريع التنمية وعكس مسار أكثر الاتجاهات إثارة للقلق في مختلف المناطق. وقد

تصبح سرعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من بين أشياء أخرى، عنصرا داعما لبناء الثقة وتعزيز الاستقرار والأمن في مناطق عديدة من العالم.

السيدة بوسني (الهند) (تكلمت بالانكليزية): إن بند جدول الأعمال المعنون ''تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية'' مهم جدا للبلدان النامية، حيث أنها مهتمة بالاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كفاحها لاستئصال شأفة الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

إن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي سمة القرن الحادي والعشرين، إمكانية إيجاد نُهج جديدة للتنمية، لا سيما من خلال إمكانية تخطي مراحل التطور التكنولوجي. وفي مؤتمر قمة الألفية، أدرك رؤساء حكوماتنا ودولنا الفرص الهائلة التي توفِّرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتفقوا على العمل معا لضمان أن تتاح فوائد التكنولوجيات الجديدة، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للجميع.

وجسر الفجوة الرقمية – الانتشار غير المتساوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – بين الدول وداخلها هدف عالمي الآن. وفي ضوء سرعة التغيرات الثورية في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما فتئت هذه الفجوة تزداد اتساعا كل يوم، مما يثبت ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء متضافرا بوصف ذلك مسألة ملحة للغاية. وفي نفس الوقت، من المهم التوصل إلى توافق آراء، وهو لسوء الحظ ما لم نتوصل إليه بعد، حول كيفية تسخير طاقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مناسب لمساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتأمين مستوى حياة أفضل لشعوبها.

وللأمم المتحدة دور هام في جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على تعزيز جهود التنمية التي تبذلها البلدان النامية. وكان عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه من هذا العام إجراء مهما لتعزيز الوعي. ويتعين على منظومة الأمم المتحدة الآن أن تعمل على إعداد برامج محددة توفِّر الدعم الفني والمالي لبناء القدرات في البلدان النامية. ونحن واثقون من أن فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستسهم في هذه العملية.

وينبغي أن يركِّز مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات – الذي سيعقد في سويسرا في عام ٢٠٠٣ وفي تونس في عام ٢٠٠٥ – على الطريقة التي يمكن بها تحقيق هدف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع. ويحدونا الأمل أن يتمكن الاجتماع من بناء توافق في الآراء على الصعيد العالمي حول الطريقة التي يمكن بواسطتها زيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها للتنمية وتأمين التزام على المستوى السياسي للعمل بتضافر على أساس المنفعة المتبادلة.

نرى أن اشتراك المجموعات الرئيسية والأطراف المؤثرة ذات الصلة سيسهم إسهاما كبيرا في جهودنا الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع.

ولقد بدأنا في الهند في تحقيق هدف توفير تكنولوجيا المعلومات للجميع على المستوى الوطني بحلول عام ٢٠٠٨، بحيث تصل منافع هذه التكنولوجيا إلى الرجل العادي حتى في أقصى أجزاء البلد. وستركز الهند، في استراتيجيتها صوب تحقيق ذلك الهدف، على تنمية البنية التحتية الضرورية لتكنولوجيا المعلومات وعلى تعزيز القدرات البشرية. ونتوقع، في غضون السنوات الخمس القادمة، أن يكون لدينا

من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون مستخدم للهاتف ومن ٣٠٠ إلى ٤٠٠ مليون مستخدم لشبكة الإنترنت. وسيتطلب هذا استثمارات كبيرة في مجالات تتضمن، في جملة أمور، كابلات الألياف الضوئية ومقدمي خدمات الإنترنت، ومراكز بيانات الإنترنت، والهواتف النقالة. وقد بدأنا اتخاذ مبادرات صوب بلوغ تلك الغاية ونعمل مع الأطراف المؤثرة والقطاع الخاص لجعل تكنولوجيا المعلومات ميسورة التكلفة وأكثر يسرا في الاستخدام.

وتتضمن بعض التدابير المحددة التي نطبقها في الهند حملة كبيرة لزيادة الوعي بتكنولوجيا المعلومات، وإنشاء أكشاك لتكنولوجيا المعلومات وتعزيز التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات في جميع المدارس والكليات، وإنشاء مكتبات رقمية على المستوى الوطني ومستوى الولاية ولترويج تكنولوجيا المعلومات من أجل الزراعة والتنمية الريفية المتكاملة، بما في ذلك من خلال قرى مرتبطة إلكترونيا. ونحن أيضا ملتزمون بالإدارة الإلكترونية، التي تقرب بصورة أكبر بين الشعب والحكومة. والخطوة الأولى التي قمنا بها كانت إعلان جميع الإدارات الحكومية لمعلومات عن أنشطتها على الشبكة العالمية. وكانت الخطوة الثانية التحرك صوب مرحلة تفاعل نسعى فيها إلى إسهامات شعبنا في برامج الحكومة ومبادراتها، بغية تحسينها بصورة أكبر. والمرحلة الثالثة، وهي المرحلة قيد التنفيذ الآن، إتاحة إجراء المعاملات بين الحكومة والشعب إلكترونيا.

ونرى أيضا أن التجارة الإلكترونية مجال آخر له إمكانيات كبيرة. فقد حطمت تكنولوجيا المعلومات الحواجز الجغرافية وفتحت فرصا للأعمال الصغيرة والمتوسطة لكي توسع مجال عملها الجغرافي وتحصل على عملاء جدد بسبل كانت فيما سبق مقتصرة على الشركات الكبيرة. ومع ذلك، سيكون لزاما علينا التصدي لتحديات توفير قاعدة قانونية سليمة لتلك التعاملات. ويجب أيضا أن تعالج المسائل الأمنية.

إن صناعة تكنولوجيا المعلومات تتيح دخلا ويمكن أن تسهم في النمو الاقتصادي للبلد. وقد تخطى إجمالي العائد السنوي لبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات في الهند أثناء السنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ مبلغ ٨,٢ بليون دولار. وأسهمت الصادرات بمبلغ ٦,٢ بليون دولار في هذا المبلغ، مما يشكل زيادة تبلغ ٥٥ في المائة بحساب الدولار عن العام السابق. وتشكل صناعة البرمجيات الهندية ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن تزداد تلك النسبة إلى ٧.٧ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨. وتشكل إسهاماتها في الصادرات ١٤ في المائة، ومن المتوقع أن تزداد إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨. ويستمد أداء الصناعة الهندية قوته من جودته وإنتاجه الذي يفي بمتطلبات الصناعة الجيدة. وأوضح مسح للشركات عبر الوطنية العملاقة أن شركة من ضمن كل أربع شركات تكلف شركات هندية بإنتاج متطلباتها من البرمجيات البالغة الأهمية. ولدى الهند أيضا حصة كبيرة للغاية من الشركات التي حصلت على شهادة اجتياز الدرجة الخامسة لنموذج الكفاءة من معهد هندسة البرمجيات اعترافا من الصناعة بأعلى معايير الجودة في تطوير البرمجيات.

ونحن نؤيد وجهة النظر القائلة بأنه من الضروري تطوير الموارد البشرية من خلال التعليم بما في ذلك التعليم الثانوي والعالي بغية الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. والمزايا الاجتماعية من التعليم الابتدائي معروفة على نطاق واسع وهي لذلك هدف عالمي. وفي العالم التكنولوجي المعاصر أصبح التعليم الثانوي والعالي على نفس القدر من الأهمية. وبالمثل، فإن دور مراكز التدريب المهني أو مؤسسات تكنولوجيا المعلومات التي توفر المهارات الخاصة التي تطلبها السوق دور حيوي. وتطوير هذه المهارات والقدرات يجذب الاستثمار الأجنبي، بما في ذلك الاستثمار

الأجنبي المباشر، وبالتالي يسهم في النمو الاقتصادي وتخفيض مستوى الفقر. ويعزى نمو صناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند إلى حد كبير إلى توافر مجموعة كبيرة من القوى العاملة الماهرة. ويبلغ إجمالي عائد صناعة التدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات ٤٠٠ مليون دولار وبمعدل نمو سنوي يبلغ ٤٠ في المائة. ولذلك، نحن نشيد مرة أخرى بجهود منظومة الأمم المتحدة وخاصة صناديقها وبرامجها، في توفير المساعدة التقنية وبناء القدرات.

ونسلم بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز التنمية. وتشهد خبرتنا على ذلك. ولكننا نؤيد وجهة النظر التي مفادها أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بمفردها لا تستطيع حل مشاكل الفقر والتخلف. ونرى أيضا أن المزج الحكيم بين التركيز على توفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية وبين تنمية الصناعات التقليدية وصناعات التكنولوجيا المتطورة على حد سواء مطلوب في أي استراتيجية للتنمية البشرية المستدامة وتخفيض مستوى الفقر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة البند ٣٢ من جدول الأعمال. وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت النظر في البند ٣٢ من جدول الأعمال.

البند ٤٢ من جدول الأعمال

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

تقرير الأمين العام (A/57/227 و Corr.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بهذا البند، طلب مني رئيس الجمعية العامة أن أعلن أنه عيّن السيد إنريك مانالو، نائب الممثل الدائم للفلبين لدى الأمم المتحدة، ميسرا للتفاوض بشأن إعداد مشروع قرار حول هذا البند.

السيدة ريدز (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب أسوأ وباء في التاريخ البشري. إذ يحبط الفيروس/الإيدز الجهود الإنمائية، ويقوض برامج التعليم ونظم الصحة والإدارة العامة والزراعة ويمزق نسيج المجتمع بأسره، ويعكس مسار عقود من مكاسب التنمية. ويحتاج تحقيق الهدف المتمثل في انتشار الفيروس/الإيدز والأمراض الرئيسية الأخرى وعكس مسارها إلى جهد غير عادي من جميع شركاء التنمية. ويجب القيام بعمل كبير قبل حلول عام ٢٠١٥ إذا أردنا أن نفي بالوعود التي قطعناها في إعلان الألفية. وسير العمل بصورة عادية ليس خيارا.

وباعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة السنة الماضية لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (دإ - ٢/٢٦، المرفق) أظهر المجتمع الدولي استعداده على السير للأمام - ويضع الإعلان عددا من الأهداف المحددة المقيدة بزمن معين. وإننا نعلم إلى أين نحن سائرون وماهية الأدوات التي نستخدمها لمكافحة الوباء. ويجب الآن أن نترجم التزامنا السياسي إلى عمل.

وظل إعلان الالتزام إطارا هاما وأداة لبث الوعي بشأن الوباء. ويحدد تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تطبيق الإعلان (A/57/227) الإنجازات التي تحققت والتحديات المتبقية.

وثمة سبب للتفاؤل، خاصة في مجالات القيادة والشراكة وتعبئة الموارد. وهناك أعداد متزايدة من البلدان تعتمد خططا واستراتيجيات وطنية لمكافحة الإيدز. ومع ذلك، لا تبعث النتائج المحرزة على مستوى البلدان على الارتياح. ولا تزال هناك مسافة طويلة ينبغي قطعها قبل أن

تصير الاستراتيجيات الوطنية متعددة القطاعات بالفعل – وتبلغ كثير من البلدان في تقاريرها عن صعوبات في إشراك طائفة من القطاعات. وما زالت الاستجابة للإيدز تتمركز بصورة كبيرة، في وزارات الصحة.

ونحن نشجع أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمساهمين على مساعدة البلدان على إدماج برامج الإيدز في استراتيجياتها للحد من الفقر ونُهُجها على نطاق القطاعات. ومن الضروري كذلك أن ينسق جميع المساهمين عملهم لضمان إدماج جهودهم لمكافحة الإيدز على المستوى الوطني في الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

وما زال العديد جدا من الجهود المبذولة لمكافحة الإيدز يجري كتدخلات صغيرة. ونحتاج إلى مزيد من البرامج الشاملة على نطاق البلد. وقد أثبتت برامج كثيرة للوقاية أنها ناجحة، ولكنها لا تزال محصورة في مناطق جغرافية صغيرة. وقد حان الوقت لتطبيق الممارسات الجيدة على نطاق أكبر بكثير.

والسبب في عدم القيام بذلك كما ورد في التقارير هو الافتقار إلى الموارد. وأفادت بلدان كثيرة في تقاريرها بأن عبء مديونيتها الثقيل يمنعها من تخصيص موارد وافية لمكافحة الإيدز. ونحن نشجع بقوة مجتمع المانحين على زيادة تمويله لمكافحة الوباء. ونحث جميع الشركاء المعنيين على ضمان التنفيذ الفعال لمبادرة الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون.

ولقد ازدادت الموارد المخصصة لمكافحة الإيدز بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠١. وهذه الزيادة تأتي من مخصصات ميزانية البلدان النامية نفسها، والدول المانحة، والمخصصات المتعددة الأطراف، وأموال المجتمع المدني والقطاع الخاص. لكن هذا ما زال يمثل أقل من ثلث الموارد المطلوبة لتمويل الاستجابة العالمية لمرض الإيدز. وحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ثمة حاجة إلى ١٠,٥ بليون دولار سنويا. وبحلول عام ٢٠٠٧ سيرتفع هذا الرقم إلى ١٥ بليون – ونحن نشجع تشجيعا قويا مجتمع المانحين على زيادة تمويله لمكافحة الوباء.

وإحدى الأدوات المستخدمة لجمع الموارد اللازمة تتمثل في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ورغم أن الصندوق ليس جزءا من الأمم المتحدة، فإن النرويج تشجع وكالات الأمم المتحدة والصندوق على مواصلة التعاون بصورة وثيقة. فدور برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة الإيدز ودور الصندوق العالمي دوران متكاملان يعزز كل منهما الآخر: أحدهما يوفر الخبرة والمساعدة التقنية، بينما يمثل الآخر أداة تمويلية محضة. ولأسرة الأمم المتحدة تجربة واسعة على مستوى البرامج والبلدان، ستكون قيمة بصورة بالغة للصندوق لدى تحديد أي البرامج جاهزة لرفع مستواها. كذلك نشعر بالقلق إزاء حاجة أسرة الأمم المتحدة إلى تعزيز وتحسين تنسيق جهودها على مستوى البلدان، ليس أقله مع السلطات الوطنية ذات الصلة، وخاصة كنتيجة لإنشاء الصندوق.

والتعليم هو المصل المعروف الوحيد ضد الإيدز، على الأقل في الوقت الحاضر، واحترام الحق في الحصول على المعلومات ورعاية الصحة الإنجابية أمر ضروري إذا كان لنا أن نوقف انتشار الوباء. فالافتقار إلى المعرفة يقتل آلاف الناس كل يوم. وفي مكافحة الإيدز، يجب علينا أن نكسر حواجز الصمت والإنكار. فثمن عدم القيام بذلك أصبح أعلى من اللازم. ومما يعوق برامج الوقاية والعناية التمييز والوصمة اللذان يحيطان بالوباء. ويجب أن نرفع صوتنا ضد ذلك.

ولا يشمل الصندوق العالمي البحث والتطوير – ومع ذلك، فقد تعهدنا بزيادة الجهود العالمية الرامية إلى تطوير أدوات للوقاية جديدة وفعالة مثل أمصال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومضادات الميكروبات.

كذلك تعهدنا بتنفيذ استراتيجيات لتهيئة بيئات مساندة للأيتام والأطفال الآخرين المتأثرين بالإيدز. لكن أكثر من نصف البلدان التي ردت على استبيان الأمين العام تعوزها استراتيجيات التعامل مع العدد المتزايد بانتظام للأطفال الذين تيتموا نتيجة للوباء. ويجب على البلدان المانحة والمجتمع المدني دعم جهود الحكومات الوطنية لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة.

ولوقت طويل كانت المكافحة الدولية للإيدز تهتم على وجه الحصر بالوقاية. وهذا قد تغير الآن، ونتج جزء من هذا التغيير عن الإعلان الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المعقودة في صيف عام ٢٠٠١. وقد اعترف الإعلان بالرعاية والعلاج، بما في ذلك العلاج بمضادات مضاعفات الفيروس، كأداة رئيسية في الحملة العالمية لمكافحة الإيدز. وليس هناك شك في أن الحصول على العلاج الطبي مطلب مشروع. وتتطلب الاستجابة الفعالة للإيدز أن يقدم إلى الأشخاص المصابين فعلا بالإيدز ما يحتاجونه من المساندة والرعاية والعلاج.

ورغم أن تكلفة أدوية الإيدز قد انخفضت انخفاضا حادا خلال السنوات القليلة الماضية، فهي لا تزال أعلى من اللازم بالنسبة لمعظم الناس في البلدان النامية. ويجب علينا مواصلة جهودنا لضمان حصول الدول النامية على أدوية غير مكلفة منتجة بموجب ترخيص، وأن تتحمل الصناعة الصيدلانية نصيبها من المسؤولية. وفي نفس الوقت، يجب تعزيز أنظمة الرعاية الصحية المحلية حتى تستطيع أن توفر سلسلة فعالة من الخدمات المتصلة بالصحة تستهدف تلبية احتياجات الأفراد، بغض النظر عن حالتهم فيما يتعلق بالإيدز أو مرحلة الإصابة.

ويجب ألا نقلل من أهمية دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالإيدز. فقد مثلت نقطة حاسمة في كيفية إدراكنا واستجابتنا للوباء. وقد اتفقنا على استراتيجيات مكافحة وباء الإيدز. والخطوة التالية هي أن تحول نوايانا الطيبة إلى عمل. ويجب ضمان متابعتنا لمختلف الإعلانات والمؤتمرات بصورة مستمرة. وسنشجع الجمعية العامة على تكريس يوم كامل من دورة السنة القادمة لمناقشة تطبيق إعلان التزام الجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيدة مارزيتيش – بوغوسلانسكا (بولندا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذه الجمعية اليوم، خلال هذه الجلسة المكرسة لتطبيق إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبما أن الوقت قد حان لتقييم نتيجة تعزيز تنسيق وتكثيف جهودنا، أعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة لي لوصف الأنشطة التي يجري تنفيذها في بولندا والهادفة إلى ترجمة جهودنا والتزاماتنا إلى ممارسة.

ويجري تنفيذ مكافحة الإيدز في بولندا وفقا لبرنامجها الوطني للوقاية من الإيدز ورعاية الأشخاص المصابين به. وتقوم وزارة الصحة، على أساس مشورة آلية التنسيق القطرية المعنية بالإيدز والمنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك المشاركة في البرنامج الوطني، بتحديد الإطار الشامل لسياسة بولندا الوطنية بشأن الإيدز.

إن تنفيذ السياسة الوطنية يتم من خلال التعاون فيما بين القطاعات وتنفيذ الخطة الوطنية. ويعمل وزير الصحة من خلال مستشاره المعني بالإيدز وإدمان المخدرات،

مع قيام المركز الوطني للإيدز بدور ريادي في هذا الإطار. ويتولى المركز الوطني للإيدز، وهو الوكالة التابعة للحكومة المركزية، تنسيق جميع الأنشطة المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بولندا ويتعاون مع البلدان الأخرى، لا سيما بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

وتشتمل الخطة الوطنية على أهم أدوات الوقاية من الإيدز وعلاجه وتهدف أساسا إلى منع العدوى بمرض فيروس نقص المناعة البشرية، وبلورة موقف ملائم على أساس المعرفة المعاصرة في الميدان، مع مراعاة حقوق الإنسان وتوفير الرعاية المتكاملة من خلال البرنامج الوطني. ومن بين أولويات البرنامج الوطني خفض انتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية، بغية الحد من انتشار العدوى بهذا الفيروس في بولندا من خلال تثقيف المجتمع، مع التركيز بشكل خاص على تثقيف الشباب – حيث أن نحو ٦٤ في المائة من المصابين بهذا الفيروس تحت سن ٢٩، والقيام بأنشطة الوقاية بين السكان في المجموعات الأكثر تعرضا لخطر العدوى، وتشجيع المواطنين على إجراء الفحص التشخيصي لهذا الفيروس، والمراقبة الدائمة لمعايير السلامة بالنسبة للدم ونقل الدم ومنع الأمراض التي تساعد على انتقال عدوى المرض. وتستهدف الإجراءات اللاحقة المجموعات المستضعفة على وجه الخصوص.

ويعتبر تطوير شبكة لإجراء الاختبارات السرية ودون الكشف عن الهوية في بولندا جزءا هاما من أنشطة الوقاية. وقد بدأت مراكز الاختبارات النموذجية العمل في بولندا في عام ١٩٩٧، حيث تجري اختبارات مجانية وسرية بدون الكشف عن الهوية فضلا عن تقديم المشورة قبل وبعد الفحص.

وإذا كنا نتحدث عن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن إساءة استخدام المخدرات باتت تمثل مشكلة خطيرة على نحو متزايد. وقد بدأ تطبيق برنامج للعلاج باستخدام عقار بديل أساسه الميثادون، بوصفه مشروعا تجريبيا. وهناك ١١ برنامجا من هذا النوع حاليا، ويبلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج نحو ٨٠٠ شخص تقريبا.

وبغية منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، يشجع أطباء الأسرة النساء الحوامل على إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية على أساس طوعي. وتقدم تركيبات الأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي منذ بدء استخدامها إلى النساء الحوامل المصابات بهذا الفيروس. وهناك عدد من البرامج التي ينفذها بشكل أساسي معهد صحة الأم والطفل بالتعاون مع المركز الوطني للإيدز والمنظمات غير الحكومية. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الانتقال الرأسي من ٢٣ في المائة إلى ٠,٣ في المائة.

فيما يتعلق بالوقاية من مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل، يجري إعداد حصر للحالة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية وضع مبادئ توجيهية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان في أماكن العمل، لتوجيهها إلى أرباب العمل والعاملين ومؤسسات المجتمع المدني.

ومنذ عام ١٩٩٠، أصبح بوسع جميع المرضى الذين يشملهم البرنامج الوطني أن يستفيدوا من العلاج التخصصي. وهناك ١٤ مركزا مرجعيا رسميا لعلاج الإيدز في بولندا. ويجري حاليا تنفيذ العديد من المبادرات بالتعاون مع بلدان أوروبا الشرقية.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدعم السيكولوجي والاجتماعي يقدم للمرضى المصابين بمرض فيروس نقص المناعة البشرية وأسرهم من خلال كفالة الدعم للأشخاص الذين يعالجون في المستشفيات وإتاحة الفرصة للاشتراك في

نظم العلاج الجماعي والفردي والزوجي والأسري. ويولى اهتمام خاص للأطفال المصابين بذلك المرض ومن يعيشون في أسر تعاني من مشاكل تتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفيما يتعلق بمسألة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحقوق الإنسان، يفتقر القانون البولندي إلى القواعد والنظم بشأن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق حقوق الإنسان. ورغم بعض الحالات التي شهدت ردود فعل تمييزية من جانب المجتمع في السنوات الأولى، عندما ظهرت عدوى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في بولندا لأول مرة، فإن الضغط الاجتماعي لم يؤد إلى إجراء تغييرات تشريعية. وإلى جانب زيادة الوعي الاجتماعي والتوعية الاجتماعية بهذا المرض، يبدو أن هناك تسامحا أكبر وشعورا أقل حدة بالوصمة الاجتماعية في مكان العمل. فالأشخاص الذين لديهم رغبة في العمل يمكنهم أن يجدوا أعمالا في المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى، حيث يستطيعون أن يساعدوا الآخرين، وأن يفعلوا شيئا من أجل أنفسهم أيضا. كما أن بإمكان الشخص المصاب بمرض فيروس نقص المناعة البشرية أن يقرر ما إذا كان يود الكشف عن حالته أم لا، فما من أحد سيعرف بذلك بدون موافقته. وليس هناك فحص إجباري للالتحاق بالمدارس أو العمل أو أي نوع من الهجرة أو إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول.

إن سياستنا التشريعية موجهة نحو إيجاد حلول تمنع أي تمييز ضد الأشخاص المصابين بهذا المرض. ولا يجيز القانون البولندي إجراء اختبارات تشخيصية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدون موافقة المريض أو ضد إرادته إلا فيما يتعلق بحالات التبرع بالدم وزراعة الأعضاء والإجراءات الجنائية والأوامر القضائية. وتلزم الحماية المشددة لبيانات المصابين بهذا المرض الأطباء وغيرهم من العاملين بالمستشفيات بالحفاظ على سرية هذه المعلومات. كما تفرض القواعد ذات الصلة التزاما مشددا باعتبار جميع المعلومات الطبية والرسمية سرية.

إن البرنامج الوطني يدعم مبدأ الحماية والاحترام الكاملين لحقوق الإنسان على أساس الكرامة الثابتة للفرد.

كما أن البرنامج الوطني يعبر تماما عن مسألة نوع الجنس. وهناك عدد من البرامج التثقيفية التي تقدم في المدارس، وهي تخاطب البنات والأولاد على قدم المساواة. وهناك أيضا عدد من المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة لمن يعملون في مجال البغاء. وعلاوة على ذلك، هناك أنشطة الوقاية والمواد التثقيفية التي تأخذ في اعتبارها مختلف الاحتياجات وفقا لنوع الجنس والسن.

وتسهم بولندا إلى حد كبير في جهود المجتمع الدولي بشأن مسألة حقوق الإنسان في سياق مرض فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وقد دأبت بولندا منذ أوائل التسعينات على أن تقدم إلى لجنة حقوق الإنسان كل سنتين مشروع قرار بشأن حماية حقوق الإنسان في سياق مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وإذ ندرك أهمية الأسرة والمعلومات السهلة الفهم لدى الشباب، وتعليم الجنس، وتقديم خدمات المشورة، والعوامل الثقافية والدينية والأخلاقية، فإن أنشطتنا تتركز على المجتمع برمته، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة في سن الإنجاب وآباء الأطفال في سن المراهقة. وتهدف الأعمال التثقيفية إلى بلورة اتجاهات مسؤولة إزاء الصحة وتفادي الحالات التي تساعد على انتقال العدوى. وتولى عناية خاصة للشباب في المدارس ولطاقم المسؤولين عن تعليمهم. ويوفر التدريب لأولئك المسؤولين عن تعليم الشباب. وقد أدرجت المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنقل جنسيا في معايير التدريب الذي ينظم

للمدرسين في إطار الدراسات التعليمية، واختبارات التأهل والدراسات العليا فيما بعد التخرج.

ختاما اسمحوا لي أن أوضح أن قيادة الدولة في بلدي تحرص على وضع المؤسسات والمنظمات على المستويين المركزي والمحلي للإدارة، في صف واحد مع المجتمع المدني. وتوجه السياسة التشريعية نحو حلول تمنع أي تمييز ضد الأشخاص المصابين بالإيدز. وقد طورت برامج للوقاية من الأوبئة في بولندا بشكل جيد. ومن خلال التدابير الوقائية، والعلاج الطبي والدعم الاجتماعي الذي يوفره البرنامج الوطني، شهد معدل انتشار هذا البلاء في بولندا استقرارا نسبيا. مع ذلك، ورغم ذلك الوضع المستقر نسبيا، تدرك بولندا أن منطقة أوروبا الشرقية والوسطى ينتشر فيها هذا المرض بمعدل يتزايد بسرعة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصاعد سريع لانتشار الوباء في أنحاء أوروبا.

إن الحكومة البولندية سوف تواصل جهودها من أجل ضمان مشاركة أوسع للمجتمع المدني لصالح الأشخاص المصابين بهذا المرض وتعزيز حقوقهم وحمايتها. ونحن منفتحون لتشاطر خبرتنا في مجال الوقاية من الإيدز والأمراض المعدية الأخرى مع شركائنا في المنطقة، دعما للتعاون بين القطاعات عبر الحدود.

السيد رودريغيس باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): قبل نحو عام عقدنا دورة استثنائية عاجلة للجمعية العامة لمواجهة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من جميع جوانبها ولتنسيق وتكثيف الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة ذلك الوباء بطريقة متكاملة. وفي ذلك الوقت، كان عدد المصابين بهذا المرض ٣٦,١ مليون شخصا، ٩٠ في المائة منهم في البلدان النامية و ٧٥ في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي الوقت الحالي يبلغ عدد المصابين بهذا الفيروس ٤٠ مليون شخص منهم ٣ ملايين طفل. ومن هؤلاء يعيش ٢٨,٥ مليون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

صحيح أن هذا الوباء يؤثر على جميع البلدان والشعوب، الأغنياء والفقراء دون تمييز، لكن من الصحيح أيضا أنه لا تتوفر لهم جميعا نفس الفرص للتصدي لذلك المرض والوقاية منه، وهنا يكمن الفرق. ويموت اليوم الملايين من الناس بسبب الإصابة بالإيدز، في حين لا يزال الملايين غيرهم مصابين بالفيروس. وتحدث أكثر من ٨٠ في المائة من تلك الوفيات بسبب الإصابة بالإيدز في أفريقيا، حيث لا تتاح لأغلبية الملايين المصابين بالوباء الفرصة للحصول على الأدوية ووسائل العلاج اللازمة لمكافحة المرض، وللوقاية من الأمراض الانتهازية الأخرى ولتخفيف الآلام.

وقد بذلت البلدان النامية، خصوصا الأفريقية منها، جهودا كبيرة ووضعت برامج وطنية لمكافحة الإيدز. ولكنها لا تستطيع التصدي لذلك المرض بالموارد المحدودة المتاحة لها – وهي موارد يتعين عليها أن تستخدمها لسداد ديونها الخارجية أو لتحقيق التنمية المستدامة. واليوم، تنفق أفريقيا على خدمة ديونها الخارجية أربعة أضعاف ما تنفقه على التعليم والصحة معا.

إن العمل العالمي لمكافحة الإيدز يتطلب موارد مالية كافية. ووفقا لتقرير الأمين العام (A/57/227 و Corr.1) تلقى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا – الذي أنشئ من أجل توفير موارد تمويلية إضافية – ما يزيد على بليوني دولار من التبرعات حتى الآن، ووافق على تقديم منح لبرامج تنفذ في البلدان محددة الدخل والبلدان متوسطة الدخل تصل قيمتها الإجمالية إلى ٦١٦ مليون دولار على مدى فترة خمس سنوات. ومن الواضح أن الاستجابة العالمية لا تزال أقل من المبلغ المطلوب لاستيفاء الهدف المتمثل في تغطية نفقات سنوية قيمتها ١٠ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٠٥.

إن التعاون الدولي حتمي في هذا الخصوص. ولن تحرر الموارد اللازمة لمكافحة هذا المرض إلا إذا حصلت البلدان النامية على معاملة خاصة، وضُمنت لها فرص الوصول إلى الأسواق، وانتهى التدهور في أسعار السلع الأساسية، وأُعفيت من الديون الخارجية، وضُمنت لها فرص الحصول على التكنولوجيا، وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لها، وخُصصت لها الموارد المالية اللازمة دون تدخل أو فرض شروط عليها.

وعلى الرغم من أن بلادي فقيرة وتخضع لحصار قاس منذ أكثر من أربعة عقود، فإنها تضع برنامجا لمكافحة الإيدز يكفل توفير رعاية صحية متكاملة لناقلي الفيروس وللمرضى - بما في ذلك تقديم علاج مجاني بالأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي لجميع المرضي، وإنشاء مراكز للرعاية المتخصصة للحالات التي تتطلب ذلك. كما أنها تكافح دون هوادة من أجل تحقيق التكامل الاجتماعي الشامل للمرضى ولناقلي الفيروس مع ضمان حقوقهم الكاملة دون أي تمييز. وهي تضمن كذلك لمرضى الإيدز والالتهاب الكبدي الوبائي وأمراض أخرى الحصول على ١٠٠ في المائة من احتياجاتهم من الدم من التبرعات بدم مأمون. ودلّت نتائج الاختبارات الطوعية التي أجريت على جميع السيدات الحوامل على انخفاض معدل انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال إلى الصفر منذ عام ١٩٩٧. وننفِّذ الآن استراتيجية للوقاية والتثقيف موجهة إلى مجموع السكان ولا سيما الفئات الضعيفة والشباب. وأصبح لدينا الآن أدنى معدل لانتشار هذا المرض في الأمريكيتين، وهو أيضا من أدنى معدلات الانتشار في العالم كله، إذ يبلغ ٠,٠٣ في المائة من بين السكان من الفئة العمرية من ١٥ إلى ٤٩ سنة.

وعلى الرغم من أن كوبا لا تتاح لها الفرصة للحصول على ٥٠ في المائة من الأدوية الجديدة التي تنتج في العالم لأن تلك الأدوية تستنبط صيغة تركيبها شركات المستحضرات الصيدلانية وتنتج بمعدات طبية مصنوعة في الولايات المتحدة أو من جانب شركات تابعة للشركات الأمريكية تعمل في بلدان ثالثة، فإننا تمكنا من احتواء هذا الوباء، ونجحنا في زيادة متوسط العمر المتوقع إلى أكثر من ٧٦ عاما وفي خفض معدل وفيات الرضع إلى ٦,٢.

وتود كوبا أن تتشاطر خبرتها المتواضعة مع بلدان أخرى. وأود أن أكرر التأكيد على عرض حكومة بلادي لمساعدة الشعوب الأفريقية الشقيقة في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية، من خلال إرسال ٤ ٠٠٠ طبيب وأخصائي في الرعاية الصحية لإنشاء الهياكل الأساسية الضرورية بغية تزويد السكان بما يلزم من أدوية ووصفات علاجية ومتابعة. وبوسع هؤلاء الأخصائيين أن يدربوا عددا كبيرا من الأخصائيين والعاملين في مجال التمريض والفنيين الطبيين. وتعرض كوبا أيضا تقديم ما يلزم من الأساتذة لإنشاء ٢٠ كلية طبية يجري اختيار الكثيرين منهم من بين الأطباء الكوبيين البالغ عددهم ٢ ٣٥٩ طبيبا الذين يقدمون خدماتهم الآن في ١٧ بلدا أفريقيا في إطار برنامج صحي متكامل. وفي تلك الكليات يمكن تدريب الآلاف من الأطباء كل عام في البلدان التي تحتاج إليهم بشدة.

وأود أن أكرر التأكيد على عرضنا بتوفير الأطباء والأساتذة والأخصائيين النفسيين وغيرهم من الأخصائيين اللازمين لتقديم المشورة ولتنسيق حملات الوقاية لمكافحة الإيدز وغيره من الأمراض. ويمكننا أن نورد بالمجان المعدات الطبية وأطقم معدات التشخيص اللازمة لبرامج الوقاية الأساسية في ١٧ بلدا، كما أننا نعرض تقديم العلاج المجاني بالأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي إلى ٣٠ ٠٠٠ مريض. وكل ما نحتاج إليه هو أن توفر البلدان المتقدمة صناعيا الحد الأدنى من الموارد اللازمة لجعل تحقيق ذلك أمرا ممكنا.

السيد عطا (مصر): لقد كان عقد الجمعية العامة لدورتها الخاصة السادسة والعشرين في حزيران/يونيه ٢٠٠١ ذروة اهتمام الأمم المتحدة بمشكلة وباء الإيدز الذي كبَّد البشرية في عقدين من الزمان خسائر لا يفوقها سوى خسائرها في الحرب العالمية الثانية.

وفي ذلك الوقت، حزيران/يونيه ٢٠٠١، انعقدت الآمال على العمل الجماعي الدولي باعتباره السبيل الوحيد المتاح لمعاونة الدول الأكثر تضررا من المرض على مواجهته في إطار خطة دولية شاملة تراعي كافة عناصر الموضوع: الوقاية والرعاية والعلاج والعوامل والنتائج الاقتصادية والاجتماعية.

كانت تلك آمالنا جميعا قبل عام ونصف العام فحسب. ونجتمع اليوم لنرى ما تحقق من تلك الآمال، كما يخبرنا تقرير الأمين العام الذي نبحثه اليوم.

يوضح التقرير استمرار عجز المجتمع الدولي عن التعامل مع المرض، حيث يظهر أن برامج الوقاية الفعالة لا تتجاوز ٢٠ في المائة من المعرضين للإصابة بالمرض. ومن بين ٣٤ مليون مصاب بالفيروس من مواطني أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا، الذين يمثلون ٨٦ في المائة من عدد المصابين في العالم، لا يحصل سوى ٦٠ ٠٠٠ مريض على مضادات الاستنساخ العكسي التي تبطئ وأحيانا تمنع تحول فيروس نقص المناعة البشرية إلى مرض الإيدز.

ولعل الرقم الأخطر الذي يورده التقرير هو أنه، من بين ٤٠ مليون مصاب بالإيدز في العالم يحصل أقل من ١٠ في المائة على العلاج من الأمراض الانتهازية التي تهاجم الجسم مستغلة ضعفه بسبب انهيار جهاز المناعة، وهي الأمراض التي تؤدي في أغلبية الحالات إلى الوفاة وليس فيروس الإيدز نفسه.

كما يوضح التقرير بجلاء استمرار تدني مستوى الإنفاق العالمي في مجال مكافحة الإيدز، حيث يشير إلى أنه، رغم زيادة الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل من إنفاقها في مجال برامج الإيدز، بنسبة أكثر من النصف خلال عام ٢٠٠٢، أي ما يقرب من ٢,٨ بليون دولار فإن حجم الموارد الدولية التي تم التعهد بها منذ إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، قد اقتصر على بليوني دولار، أي مجرد ثلث المبالغ التي قدر الإعلان الحاجة إليها سنويا. كما يوضح التقرير أن الصندوق قد أقر تمويل برامج وطنية بقيمة ٦١٦ مليون دولار يتم إنفاقها خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

ويظهر تحليل تلك الأرقام أن ما أقره مجلس إدارة الصندوق من منح للدول النامية، لا يتجاو ٣٢ في المائة من التكلفة المطلوبة لتمويل البرامج الوطنية. كما أن تلك الدول لن تحصل على التمويل فورا، وإنما على مدار خمسة أعوام، بل إن ما ستحصل عليه برامج مكافحة الإيدز تحديدا لن يتجاوز ٤٠٠ مليون دولار على مدار عامين.

ويستدعي هذا التحليل تساؤلات عديدة، منها: هل يعد عمل الصندوق بهذا الإيقاع البطئ كافيا لملاحقة السرعة الهائلة لانتشار المرض؟ هل تمثل تلك الموارد ارتفاعا أم انخفاضا عن الموارد التي كان يتم توجيهها للقنوات الثنائية قبل إنشاء الصندوق، أي هل أدى إنشاؤه إلى زيادة الإنفاق العالمي لمواجهة المرض أم أنه أصبح مجرد محفل لتوجيه البرامج الوطنية لمكافحة الوباء في اتجاه معين؟ ومن هنا يثار الاستفسار حول الدور الذي يجب أن يضطلع به البرنامج.

إن وفد مصر يدعو إلى إعطاء برنامج الأمم المتحدة للإيدز دورا أكبر في الحملة الدولية لمكافحة هذا المرض، فإن الوضع الحالي للبرنامج بوصفه مجرد مراقب في مجلس إدارة الصندوق، لا يتناسب مع ما للبرنامج من خبرة طويلة

وقواعد فعالة في الميدان موجودة وتعمل بالفعل في أكثر المناطق تضررا في العالم.

ويؤيد وفد مصر بقوة ما خلص إليه تقرير الأمين العام من دعوة الدول إلى تضمين مكافحة الإيدز في برامجها للتنمية ومكافحة الفقر، وكذلك دعوته المجتمع الدولي إلى زيادة مساعداته للدول المحتاجة زيادة جوهرية، والى إيلاء الأولوية للبحوث الرامية إلى التوصل إلى لقاح ضد المرض.

إن استمرار الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والمعاناة الحقيقية التي يتعرض لها عشرات الملايين من مرضى الإيدز، كلها تمثل تحديات حقيقية للضمير البشري الذي لا يزال غير قادر على حشد الإرادة الدولية اللازمة للقيام بوقفة حقيقية أمام انتشار المرض. وإن وجود المرض من دون وجود العلاج هو أمر محزن إنسانيا، ولكن وجود الدواء من دون القدرة على الحصول عليه هو أمر مخجل إنسانيا ومدمر نفسيا، كما أنه يضع المجتمع الدولي برمته أمام تناقض كبير بين ما يدعو إليه من عولمة الاقتصاد وما يحدث على أرض الواقع من خصخصة الفقر والمرض.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يسجل تقديره للأمين العام على تقريره (A/57/227) المقدم بموجب هذا البند المدرج في جدول الأعمال، وعلى التوصيات الواردة فيه.

وفي غضون العقدين الماضيين، انتشرت آفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بدون ضبط في أنحاء العالم، وأسفرت عن أكثر من ٤٠ مليون عدوى وأكثر من ٢١ مليون وفاة. ومن المتوقع أن يصاب ٤٥ مليون شخص آخرين بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠١٠. فالإيدز يشكل تحديا كبيرا بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في العالم، بل بالنسبة إلى أمن البشرية واستمراريتها.

والإيدز بوصفه أزمة عالمية، يتطلب استجابة منسقة من خلال عمل شامل. ومسألة التصدي لوباء الإيدز تحتل مكانة عالية في جداول أعمال سلسلة كاملة من المؤتمرات الرئيسية، بما في ذلك مؤتمر قمة الألفية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

وقد أقرت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعنية بالإيدز، والتي انعقدت في السنة الماضية، إعلان الالتزام بشأن الإيدز (القرار ٢/٥٢٦) الذي يحدد الأهداف والمهام والمسؤوليات في مكافحة الوباء على الصعيد الدولي. وأصبح الإعلان وثيقة مهمة توجه مكافحتنا للإيدز.

وقد وضعت بلدان كثيرة استراتيجيات للوقاية الوطنية وفقا للإعلان. واعتمدت المنظمات الدولية، والهيئات الحكومية والمجتمعات المدنية سلسلة من التدابير الإيجابية في مجالات التشريع، وتعبئة الموارد، وتأمين الأدوية على نطاق واسع للوقاية والعلاج، وزيادة التوعية العامة.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا الذي أنشئ في مطلع هذه السنة فقط، قد اجتذب ما يزيد عن ٢ بليون دولار في شكل تعهدات، ووافق على دفع ٦١٦ مليون دولار نقدا للبلدان المتدنية والمتوسطة الدخل على مدار السنوات الخمس المقبلة. ولكن، لا يزال ذلك الرقم بعيدا جدا عن هدف الحصول على ١٠ بلايين دولار في السنة بحلول عام ٢٠٠٥.

وما زال الطريق أمامنا طويلا في مكافحة الإيدز. وكما أشار الأمين العام في تقريره، نتيجة للتنفيذ غير الفعال، وقصر التمويل، والافتقار إلى الإمدادات الطبية، ما زال التقدم المحرز في القضاء على الوباء يتلكأ بعيدا خلف تقدمه

الذي لا يرحم ونزعته المدمرة. وفي ذاك الصدد، أود أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن التعاون الدولي لمكافحة الإيدز.

أولا، إن الوقاية والعلاج ينبغي أن يسيرا جنبا إلى جنب في مكافحة الإيدز بشكل فعال. ولئن كانت الوقاية أساسية، فإن العلاج مسألة رئيسية. وعليه، ينبغي لنا أن نعتمد نهجا ذا شعبتين، وذلك ببذل جهد منسق لتحقيق الأهداف وتنفيذ المهام التي حددها الإعلان للفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وتشمل هذه المهام إعداد استراتيجيات وطنية لمكافحة الإيدز، وإدماجها في الخطط الإنمائية الوطنية وبرامج استئصال الفقر، ووضع أهداف واضحة واتخاذ تدابير للوقاية والعلاج، ورفع مستوى الوعي العام، وتعزيز أنظمة العناية الصحية وضمان الرصد والإنفاذ.

ثانيا، يجب علينا تعبئة الموارد وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية في مكافحة الإيدز.

أشار الأمين العام في تقريره إلى أن تمويل التعاون الدولي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ينبغي أن يزداد بنسبة ٥٠ في المائة سنويا على الأقل لتلبية احتياجات التمويل السنوية، التي تبلغ ١٠ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٠٥، كما أشار إلى أنه لا تستطيع الحصول على المعالجة إلا نسبة صغيرة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العالم، الذين يبلغ عددهم ٤٠ مليون شخص، نتيجة للمشاكل المتصلة ببراءة الاختراع والتكلفة العالية للأدوية ذات الصلة.

ويحدونا الأمل أن تقوم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة وصناديقها وبرامجها، لاسيما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بدور فاعل وقيادي في تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص، في استكشاف الوسائل التقليدية والمبتكرة لتعبئة الموارد المالية وجعل الأدوية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز متوفّرة على نطاق واسع ليتمكن الفقراء في البلدان النامية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الحصول على هذه الأدوية. فهذا سيساعد فعلا على حل إحدى المشاكل الرئيسية في محاربة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويفيد المصابين بهذا الوباء.

ثالثا، ينبغي تشجيع البحث والتطوير لتتسنى السيطرة على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن الضروري تطوير لقاحات مضادة لفيروس نقص المناعة البشرية كوسيلة للسيطرة على الفيروس في نهاية المطاف. ونأمل أن تلقى هذه المسألة اهتماما مناسبا بوصفها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العالمية في هذا المجال. ولتحقيق هذا الهدف، يتحتم زيادة الاستثمار في اللقاحات المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية، والإسراع في تطويره؛ وبناء قدرات جميع البلدان على البحث والتطوير، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي فيها معدلات إصابة مرتفعة؛ وإقامة تعاون دولي؛ وزيادة نقل التكنولوجيات ذات الصلة؛ ووضع آليات لتبادل المعلومات بصورة منتظمة.

وقد لقيت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز اهتماما كبيرا من حكومة الصين، التي وضعت استراتيجية لمكافحة الإيدز، وابتدأت في تطبيقها في عام ١٩٩٨. وقد تضاعفت ميزانيتنا المخصصة لمكافحة الإيدز لعام ٢٠٠١ من خمسة إلى سبعة أضعاف ما كانت عليه سابقا. واستثمرنا أيضا ١,٢ بليون يووان رينمبي لتحسين مرافق جمع الدم وتوزيعه. إضافة إلى ذلك، عقدت الصين عقب دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعقودة في العام الماضي، أول مؤتمر قومي معني بهذا الموضوع، وشاركت في رعاية الندوة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ تحت رعاية الصندوق العالمي. وفي هذا المسعى، قدّم برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دعما كبيرا، ونود أن نسجّل رسميا امتناننا لذلك.

وتواجه الصين، بوصفها بلدا عدد سكانه ضخم جدا، مصاعب خاصة في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته. ونحن على استعداد لمواصلة تعاوننا مع البلدان والوكالات الدولية المعنية في مجالات التمويل؛ وإقامة مشاريع وقاية وعلاج؛ وتخفيض أسعار الأدوية؛ وزيادة تأثير العلاج الصيني التقليدي في محاولة للإسهام في مكافحة هذا الوباء في الصين وفي جميع أنحاء المعمورة.

السيد عبد الغفّار (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الرابطة)، وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار.

وإدراكا للعواقب الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة التي يمكن أن يخلّفها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالنسبة لكل عضو في هذه الجمعية، نجحنا في اعتماد إعلان الالتزام أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعقودة في حزيران/ يونيه من العام الماضي. وقد تعهد زعماؤنا بتعزيز تنسيق وتكثيف الجهود التي تبذل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نحو شامل. ويسعدنا أن نلاحظ أن هذه الالتزامات قد تُرجمت إلى تطورات عديدة مشجعة في جهودنا المستمرة لمكافحة فيروس نقص المناع البشرية/الإيدز.

وعلى الصعيد الإقليمي، ابتدأت جهود الرابطة قبل عقد تقريبا، عندما اجتمع قادة الرابطة أثناء مؤتمر قمتها الرابع المعقود في سنغافورة في عام ١٩٩٢. حيث اعتبر الإيدز خطرا يثير قلقا إقليميا، واتفق قادة الرابطة على بذل جهود منسقة لكبح انتشاره. وقد شكلت فرقة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بالإيدز في عام ١٩٩٣ لتعزيز التنسيق الإقليمي، وبناء القدرة الإقليمية، ومعالجة القضايا العابرة للحدود. وبمساعدة من منظمة الصحة العالمية، تمكنت الدول الأعضاء في الرابطة من وضع برنامج رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي المعني بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠.

واستمر قادة الرابطة في العمل على تعزيز التزامهم بتكثيف الجهود التي يبذلونها لمكافحة الإيدز عندما اجتمعوا في مؤتمر قمة الرابطة السابع في بروني دار السلام في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي - أي بعد خمسة شهور فقط من الدورة الاستثنائية. وقد اعتمد القادة إعلانا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأيدوا أيضا برنامج عمل الرابطة الثاني المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، لتنفيذ الأحكام الواردة في الإعلان. وجاء الإعلان وبرنامج العمل نتيجة لمشاورات مكثفة مع الجماعات المتضررة، بما في ذلك مشاورات مع أشخاص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا يشمل البرنامج القطاع الصحي وحده، بل يشمل جميع القطاعات التي لها صلة بالإيدز.

لقد أصبحت الآن مشكلة الإيدز مسألة لها أولوية وطنية وإقليمية. وتواصل الرابطة تعزيز جهودها، بما فيها الجهود التي تبذلها في مجالات تتعلق بإقامة شبكات إقليمية؛ وحصول المصابين بالإيدز على الأدوية؛ والمجتمعات المتنقلة؛ والتعاون بين القطاعات؛ والبحث؛ وتحسين رصد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وبرامج تثقيف وتوعية الشباب ومتعاطي المخدرات؛ ومجالات أخرى لتقليل مخاطر التعرض

للعدوى بالإيدز وضمان توفير الرعاية والدعم للمصابين بالإيدز.

ويسرني أن أبلغ الجمعية أن تنفيذ برنامج عمل الرابطة الثاني جارٍ الآن، مع تنفيذ مختلف المشاريع والأنشطة المتصلة بالإجراءات المشتركة لزيادة تخفيض أسعار الأدوية والكواشف المستخدمة في الفحوص المخبرية؛ وإدماج مشكلة الإيدز في جدول أعمال التنمية؛ والأنشطة المتعلقة بالسكان المتنقلين داخل البلد؛ وشبكة الرابطة المرجعية للمعلومات والبحوث المتعلقة بالإيدز.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناع البشرية/الإيدز لدعمه المستمر والذي لا غنى عنه لجهود منطقتنا. ويسرنا أيضا أن نرى أن هيئات منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وهيئات أخرى مثل منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، تدمج بفاعلية مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في برامجها الإنمائية والفنية والتمويلية.

إننا نتطلع إلى تعزيز التعاون مع شركائنا في الحوار والوكالات الدولية الأخرى في تحقيق الأهداف الجماعية. إضافة إلى ذلك، نحن نرحب بعقد المؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بالإيدز، الذي سيعقد في منطقتنا وستستضيفه تايلند، في الفترة ١١-١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ونتطلع إلى مشاركة وإسهامات فاعلة من جانب جميع الجهات المعنية.

من الواضح أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيظل من أخطر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهنا في العقود المقبلة. ولذلك مما يحقق أفضل مصالحنا أن نعقد العزم على أن نمنع زيادة انتشار المرض، وأن نواصل بحثنا الحثيث عن علاج له. وفي هذا السياق، نحن، في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، نجدد تأكيدنا لبذل قصارى جهدنا، بشكل فردي وجماعي، في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودعم المزيد من العمل والتعاون من جانب العناصر الفاعلة العديدة في التصدي لهذا الوباء.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأيضا على التزامه الشخصي بمكافحة ذلك الوباء، الذي يعتبر بالفعل أسوأ مرض في تاريخ البشرية.

ونعرب أيضا عن تقديرنا لأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى وجه الخصوص لمديره التنفيذي.

ووفد بلدي يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بمضاعفة الجهود التي سيكون على الأمم المتحدة أن تبذلها لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الالتزام.

لقد أصبح وباء الإيدز ظاهرة ملحة عالمية تهدد أمن وتنمية كل البلدان، وليس فقط تلك الواقعة في أكثر المناطق تأثرا. وهذه الظاهرة الملحّة ستتطلب استجابة قوية قائمة على العمل الجماعي للبلدان عن طريق التعاون الدولي.

إن تقرير الأمين العام يقدم إلينا الحقيقة القاسية المتمثلة في أن ٤٠ مليون فرد في جميع أنحاء العالم يعيشون وهم مصابون بالإيدز، وتبين الإحصاءات أن الحالة تزداد سوءا. ووفقا للمعلومات الصادرة عن البرنامج، تتضح الآثار الاجتماعية والاقتصادية للوباء بشكل هائل للغاية بعد عشر سنوات تقريبا من ظهور الفيروس في كل بلد أو منطقة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن هناك ٥ ملايين إصابة جديدة كل عام، فإن التكلفة بالنسبة للعالم ستكون باهظة، حتى ولو كان الوباء قد سُيطر عليه بسرعة.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقتي جنوب آسيا وجنوب شرقي آسيا التي يقطنها ٣٤ مليونا من المصابين بالفيروس – ٨٦ في المائة من الإجمالي العالمي – يتلقى حوالي ٦٠ ٠٠٠ فرد فقط العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي. وما لم نقوِّ بشكل كبير الاستجابة العالمية للمرض، فإن من المقدر أن تحدث ٤٥ مليون إصابة جديدة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٠. ومن ناحية أخرى، إذا اتسع نطاق التدابير الوقائية المتاحة بغية مكافحة الوباء، فإنه سيمكننا أن نتجنب ٢٨ مليونا من هذه الإصابات.

وذكّرنا البرنامج أيضا بتحديات التمويل الهائلة التي يجب أن نتغلب عليها. ويجب أن نتحرك من مبلغ ٢,٨ بليون دولار التي ربما ستخصص لمكافحة الوباء في ٢٠٠٢ إلى ١٠,٥ بليون دولار في العام ابتداء من ٢٠٠٥ و ١٥ بليون دولار في العام ابتداء من ٢٠٠٧.

وبالرغم من التحديات الهائلة التي نواجهها على المدى القصير والمتوسط والطويل، يوفر لنا تقرير الأمين العام أيضا معلومات مشجعة. أولا، يؤكد التقرير أن إعلان الالتزام كان حدا فاصلا في جهودنا للسيطرة على هذا الوبال العالمي. وثانيا، يؤكد أنه في الشهور الستة عشر الماضية تحقق تقدم هائل، سواء في تعبئة الموارد البشرية والمالية أو في وضع الاستراتيجيات وبرامج التعاون.

وحكومة المكسيك تؤكد مجددا تأييدها لمبادئ إعلان قمة الألفية، وإطار برنامج الأمم المتحدة للقيادة العالمية، والخطة الاستراتيجية المشتركة للبرنامج، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وتعزيزها جميعا سيساعد على تعزيز الأمن العالمي.

لقد شاركت المكسيك بنشاط في الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وطرحت مقترحات للتعامل مع أثر الإيدز على صحة المرأة، وللحد من تعرض الشباب للإصابة بالمرض، ولتوفير رعاية خاصة للأطفال الأيتام. كما عززت احترام حقوق الإنسان للمصابين، بغرض منع التمييز والوصم بالعار.

وبالنسبة للحكومة المكسيكية، يمثل الوباء مشكلة صحية عامة خطيرة، ذات عواقب اجتماعية واقتصادية وسياسية، وتبعا لذلك، فإن مكافحته أولوية يجب أن يشارك في القيام بها القطاعان العام والخاص، والأخصائيون والمؤسسات التعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والأفراد والطوائف. ووفقا للتوصيات التي قُدمت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وضعت المكسيك، عن طريق وزارتها للصحة، برنامج عمل للوقاية من الفيروس/الإيدز والسيطرة عليه للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦. وحكومة المكسيك تولي أولوية لما يلي: أولا الاستراتيجيات التعليمية والتدابير الوقائية؛ ثانيا، السياسات الرامية إلى الوقاية من الفيروس/ الإيدز بالنسبة للنساء قبل الولادة وبعدها؛ ثالثا، الحصول على المعلومات والعلاج لمنع نقل عدوى فيروس نقص المناعة المكتسب والزهري إلى تلك النساء؛ رابعا، تخفيض أسعار أدوية مضادات فيروسات النسخ العكسي، خامسا، إنشاء آليات لمعاقبة الأفراد، والأعمال والمؤسسات التي تنتهك أحكام القوانين المكسيكية للوقاية من الفيروس/الإيدز والسيطرة عليه؛ سادسا، القيام بحملات لمكافحة التمييز ضد المصابين بالفيروس.

والمكسيك تعترف بأهمية تعزيز وتكثيف المجتمع الدولي تعاونه ومساعدته الفنية للبلدان التي ينتشر فيها الفيروس/الإيدز بنسب عالية وليست لديها موارد كثيرة. ولذلك، تؤيد المكسيك التعاون المتعدد القطاعات، والمتعدد المناطق والدولي باعتباره عنصرا رئيسيا في الاستجابة العالمية للوباء. وفي هذا السياق، لا نزال نعمل بشكل نشط مع بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي للوقاية من الفيروس/الإيدز والسيطرة عليه. وفي جهد تعاوني مع وزراء

الصحة بالمنطقة، جرى القيام بأنشطة هامة في إطار برنامج التعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، عن طريق مشروع لتعزيز الوقاية من الفيروس/الإيدز والسيطرة عليه، مع الاهتمام اهتماما خاصا بالسكان المهاجرين.

علاوة على ذلك، عقدت في المكسيك في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، دورة دراسية مكثفة بعنوان ''فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز: اليقظة، الوقاية، العناية''، نظمها المعهد الوطني للصحة العامة. وتلك الدورة حضرها متخصصون من سبعة بلدان من منطقة أمريكا الوسطى، وأيضا من بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالفرنسية.

إن وفد بلدي يعتقد أن القضاء على الإيدز سيفيد العالم بأسره، ولهذا يجب أن يحتل التمويل والتعاون لمكافحة هذا الوبال مكانا ذا أولوية في سياسات الهيئات المتعددة الأطراف، والمانحين الثنائيين والمؤسسات الخاصة.

وترى حكومة المكسيك أن وباء الإيدز له آثار خطيرة على المجتمع الدولي. والمستقبل القريب للعالم سيعتمد على قدرة الأمم المتحدة على التعامل معه.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (A/57/227). والتقرير منصف ومتوازن ومفيد أيضا.

ويذكر التقرير أن إعلان الالتزام حدد ''للمرة الأولى على وجه الإطلاق، أهدافا مرتبطة بأطر زمنية يمكن أن تُساءل عنها الحكومات والأمم المتحدة''. والغرض من مناقشة اليوم النظر في التقرير بهدف البناء على التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المحددة في الإعلان بغية التعرف على المشاكل والقيود؛ والتقدم بتوصيات بشأن الإجراءات اللازمة لإحراز تقدم أكبر. وينبغي لهذه الإجراءات، في رأينا، أن تشمل أيضا التدابير المطلوبة لزيادة تحسين الآليات المستخدمة في قياس التقدم.

ويصل تقرير الأمين العام إلى استنتاج أنه في غياب وجود دعم كبير للاستجابة العالمية للفيروس/الإيدز، من المتوقع حدوث ٤٥ مليون إصابة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٠. ويقيم التقرير هذا الاستنتاج على أساس نتائج البحوث التي تفيد بأن ١٥ في المائة فقط أو ما يقرب من هذه النسبة من الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بالفيروس يمكنهم الحصول على الخدمات الوقائية الأساسية وأن ٤ في المائة من الأشخاص المؤهلين للحصول على العلاج بمضادات الفيروسات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط يحصلون عليه، بل إن تغطية منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل تبلغ نسبتها ١٠ في المائة فقط.

ويجد التقرير أن الالتزام السياسي لتنفيذ إعلان الالتزام في زيادة مستمرة وأن الإنفاق على الفيروس/الإيدز في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ازداد بأكثر من ٥٠ في المائة هذا العام فقط. ومع ذلك، يشير التقرير أيضا إلى أن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية بشأن الإيدز بطيء، ويرجع ذلك بصورة كبيرة إلى الافتقار إلى الموارد. وطبقا للتقرير، لا يتلقى العلاج بمضادات الفيروسات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب وجنوب - شرق آسيا سوى ٦٠ ٠٠٠ شخص. ويُشار إلى التكلفة العالية للعقاقير المضادة للفيروسات بأنها العائق الرئيسي للرعاية. ويجد التقرير أيضا أن دفع الديون، في العديد من الحالات، أعاق قدرة البلدان على تخصيص موارد كافية لمكافحة الفيروس/الإيدز.

ولم يتسم إعلان الالتزام بالغموض حين أكد أنه من دون موارد جديدة ومستدامة لا يمكن التصدي لتحدي

الفيروس/الإيدز. وقد أدى هذا إلى إنشاء صندوق عالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لتمويل استجابة عاجلة وموسعة. ومن دواعي سرورنا أن الصندوق قد وافق على تقديم منح لمشاريع يبلغ إجماليها ٦١٦ مليون دولار على مدار السنوات الخمس التالية. ومع ذلك، نحن نفهم أن الصندوق قد وجد مشاريع إضافية تستحق التقدير ووافق عليها من ناحية المبدأ ويبلغ إجماليها قدرا أكبر بكثير من المال. وإن العجز في الموارد الدولية لتمويل هذه المشاريع يقدر بمبلغ ٢ بليون دولار لعام ٢٠٠٣. وبالنسبة لعام ٢٠٠٤، يصل الرقم إلى ٤,٦ بليون دولار.

ونرى، أن من المهم أن نواصل التقدم صوب تحقيق الالتزامات التي قطعناها. وقد وضع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وممولوه مؤشرات جوهرية لرصد هذا التقدم. وستقيس هذه المؤشرات، على المستوى القطري، نسبة النساء الحوامل المصابات بالفيروس اللاتي يتلقين علاجا كاملا باستخدام مضادات الفيروسات لمنع إصابة الأجنّة، ونسبة الأشخاص الذين هُم في مراحل متقدمة من الإصابة بالفيروس ويتلقون علاجا متعددا بمضادات الفيروسات، ونسبة الأشخاص المصابين بأمراض منقولة جنسيا الذين يتم تشخيصهم وعلاجهم وإسداء المشورة لهم بصورة ملائمة. ولكن المؤشرات لن تقيس الالتزام على المستوى القطري بالمساعدة الإنمائية الدولية لمكافحة الفيروس/الإيدز.

إن إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز لم يصدر عن اجتماع لمجموعة الـ ٧٧ والصين. ولكنه صدر عن دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونعتقد أنه يشكّل اتفاقا عالميا يجمع كل الدول الأعضاء المتقدمة النمو والنامية. ويتضح من التقرير أنه ما لم تف كل الدول المتقدمة النمو والنامية بالتزاماتها سيظل الاتفاق من دون تنفيذ. ولكي تكون هناك أي متابعة مفيدة للتقدم المحرز، نناشد برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز إدخال تعديلات إضافية دقيقة على الآليات التي يقترح استخدامها لهذا الغرض.

وما فتئت الهند، على الرغم من تقييد مواردها، تؤدي دورها بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.والدور الذي تؤديه صناعتها الصيدلانية ظل يُعزى إليه التخفيض في تكلفة مضادات الفيروسات بنسبة تتراوح من ٨٥ في المائة إلى ٩٠ في المائة في معظم البلدان النامية. والإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والذي أوضح أن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية الدولية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) يمكن بل ويجب تفسيره بصورة تؤيد حقوق الدول الأعضاء في حماية الصحة العامة وتعزيز سبل الحصول على الأدوية، وهذا الإعلان يشكل بعض التحرك من جانب شركائنا في التنمية أيضا. وتعمل الهند الآن على ما يمكن أن يصير إسهاما جوهريا تماما في الوقاية من الفيروس/الإيدز. وهناك بحث جارٍ في الهند، بصورة فردية وتعاونية، في مجال صناعة اللقاحات. وتوفر الإنجازات الكبيرة التي حدثت مؤخرا في علم تركيب الجينات والمجالات المتعلقة به إمكانيات كثيرة. ونحن نركز على النوع الفرعي جيم من فيروس نقص المناعة البشرية، المنتشر في الهند وفي بعض البلدان النامية الأخرى. ومن خلال البحث البيوتكنولوجي، حققنا إنجازات كبيرة في تطوير معدات تشخيص الفيروس. وقد حقق نوعان منها على وجه الخصوص، نجاحا في الهند وفي بلدان عديدة أخرى. وسيكون من دواعي سرورنا أن نشاطر غيرنا هذه التكنولوجيات.

وسأقول الآن بعض الكلمات الموجزة عن برنامجنا الوطني. لا يزال لدينا منذ عام ١٩٩٢ خطة استراتيجية بشأن الفيروس/الإيدز. وقد بدأت المرحلة الثانية في عام ١٩٩٤ وهي برنامج متعدد القطاعات يستهدف تخفيض

معدل انتشار الإصابة وتعزيز القدرة على التعامل مع انتشار المرض على الأمد البعيد. وإن إنشاء المحفل البرلماني المعني بالوقاية من الفيروس/الإيدز دليل على التزامنا السياسي القوي. ويوجد أكثر من ٧٠٠ منظمة غير حكومية مشتركة في تنفيذ مشاريع الوقاية للمجموعات المستهدفة المعرضة للخطر بدرجة عالية. ونحن نستخدم وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة لنشر الرسائل المتعلقة بالفيروس/الإيدز بجميع اللغات المستخدمة في بلدنا. ويوفر نظام الرعاية الصحية في الهند علاجا من دون مقابل للأمراض الانتهازية لدى الأشخاص الذين ثبتت إصابتهم بالفيروس. ويجري أيضا تنفيذ برنامج لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. ويجري أيضا الوفاء باحتياجات المراهقين للمعلومات من خلال برنامج الإيدز في المدارس. وبالإضافة إلى برامج زيادة الوعي العام فيما يتعلق بالممارسات الجنسية المأمونة، هناك برامج محددة تركز على العاملين في مجال الجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال، وأطفال الشوارع، ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن والعمال المهاجرين. ويوضع تركيز خاص على حق الأفراد المعرضين للإصابة بالفيروس/الإيدز في الخصوصية. ونحن نأمل، بفضل هذه الجهود، في تحقيق أهدافنا الوطنية المحددة بزمن والتي تتماشى مع تلك الواردة في إعلان الالتزامات بشأن الفيروس/الإيدز.

إن التصدي لكل من جوانب الوقاية والرعاية والدعم المتعلقة بالفيروس/الإيدز يحتاج إلى مجموعة مختلفة من الاستراتيجيات. والمطلوب هو الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي بأسره، المتقدم النمو والنامي معا، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ونحن نحتاج إلى رصد التقدم المحرز صوب تحقيق تلك الالتزامات.

السيد إيفانوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في البداية، يود وفد بيلاروس الإعراب عن امتنانه للأمين العام على التقرير المعروض علينا اليوم. ونعتقد أن التقرير مصدر هام للمعلومات عن الكيفية التي يجب أن يعمل بها المجتمع الدولي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من أجل تحقيق المؤشرات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة. وكان لبيلاروس شرف تقديم إسهام عملي في إعداد تقرير الأمين العام عن طريق توفير معلومات مفصلة للاستبيان المطلوب.

وباعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، اتفقنا على أن مقياس نجاحنا يجب أن يقوم على أساس العمل المنسق والمسؤول على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، نود أن نتطرق بإيجاز لبعض الخطوات العملية التي يجري اتخاذها من قِبل الرئيس والحكومة والمجتمع المدني في بيلاروس للوفاء ببنود القرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين.

وفيما يتعلق بالقيادة، وضعت بيلاروس برنامج الدولة للوقاية من الإيدز للفترة ما بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٥، فضلا عن خطة استراتيجية لتدابير ذات نظرة مستقبلية لمنع انتشار الوباء للفترة ما بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٣. وتنص تلك الاستراتيجيات على اتخاذ عدد من التدابير من النواحي التنظيمية والقانونية الوقائية وتدابير إعادة التأهيل وسط مجموعات سكانية متنوعة هي أكثر عرضة للإصابة. وتشمل تلك التدابير تنظيم أنشطة للوقاية من الإصابة بالفيروس بين متعاطي المخدرات ووضع برامج في إطار المؤسسات التعليمية عن الحياة الصحية، بما في ذلك الوقاية من الإصابة بالفيروس والتوعية باستخدام وسائل منع الحمل بين الشباب، ونشر معلومات عن الوقاية في كل المؤسسات التي تقدم المساعدة إلى المصابين بالإيدز وبرامج تخطيطية لأشخاص يتعرضون بدرجة عالية لخطر الإصابة.

ويشمل العمل في تلك المجالات مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والوزارات والإدارات.

وفيما يتعلق بالرعاية والمساندة والمعالجة، يتيح برنامج الدولة للوقاية من الإيدز توفير الأدوية المضادة لمضاعفات الفيروس مجانا للأشخاص المصابين في المؤسسات الطبية، بالإضافة إلى توزيعها من خلال الشبكات الصيدلانية. وفي نفس الوقت، يظهر البحث أن بلدنا يواجه حاليا صعوبات في توفير علاج متعدد العناصر للإصابة بالفيروس، وذلك إلى حد كبير بسبب العدد المحدود للأدوية المرخصة وبسبب تكلفتها العالية. ومن ثم، يجري العمل على إدخال آليات تجعل من الممكن تطوير الإنتاج المحلي، بما يتماشى مع المعايير العالمية. وبغية توسيع فرص علاج الإصابة بالإيدز توفر بيلاروس منتجا محليا يدعى زاميتست. وسيمكِّن استخدام ذلك المنتج المحلي من خفض التكاليف وكفالة سبل الحصول على العلاج بصورة أكبر. وننظر حاليا في مسألة تبسيط إجراء تسجيل مستحضرات الأدوية المضادة للإيدز، مما يوسع قائمة الأدوية التي يمكن استخدامها.

وفيما يتعلق بالإيدز وحقوق الإنسان، تكفل للمصابين حقوق جميع المواطنين، كما نص عليها دستور بيلاروس وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من القوانين التشريعية التي تعكس جوانب مختلفة لمشكلة الإيدز. فالتمييز ممنوع، ومصالح وحقوق المصابين مكفولة، ومبدأ السرية مضمون والحقوق والمصالح المشروعة لأقرباء المصابين لا يجوز التعدي عليها.

وبالنسبة للبحث والتطوير، فقد وضعنا نظاما وطنيا لرصد الإصابة بفيروس الإيدز، بما في ذلك من خلال دراسة نطاق الإصابة بالفيروس بين المجموعات المعرضة للخطر. كما أدخلنا أنظمة نموذجية للمساءلة قائمة على الحاسوب. وتدخل المسائل المتصلة بفيروس الإيدز ضمن برامج العاملين في المجال الطبي، كما يوفر التدريب التخصصي. وينفذ تدريب الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في البحث المتصل بفيروس الإيدز في ندوات يشارك فيها مستشارون دوليون. ويجري تدريب الاختصاصيين العاملين مع المجموعات المعرضة للخطر في ندوات ودورات تدريبية وطنية ودولية.

وإحدى العقبات الرئيسية أمام تنفيذ هذه التدابير على المستوى الوطني هي الافتقار إلى الموارد والإمكانيات التقنية؛ ونحن نتفق اتفاقا كاملا مع استنتاج الأمين العام بشأن هذه النقطة. وإذ تواجه بيلاروس التزاماتها بمسؤولية، فهي، مع ذلك، ليست في موقف يمكنها من زيادة حجم التمويل لبرامج الدولة المقابلة لتلك التدابير. ويعزى ذلك إلى الطابع الانتقالي لاقتصادنا، الذي يشهد تحديات اجتماعية واقتصادية صعبة. كما أن الحالة صعبة بصورة خاصة بالنسبة لبلدنا لأن مشكلة الإيدز ليست مشكلة وطنية فحسب، وإنما هي إلى درجة كبيرة، مشكلة مستوردة فهي مشكلة ترتبط ارتباطا وثيقا بظواهر خطيرة مثل الاتجار غير القانوني بالمخدرات والهجرة غير القانونية. ونحن هنا نتطلع إلى دعم وتفهم المجتمع الدولي. ويبدو هذا الدعم بالنسبة لنا مبررا تبريرا كاملا نظرا، كما يمكن أن يُرى في التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، لأن منطقة أوروبا الشرقية، التي ينتمي إليها بلدنا، لديها لسوء الحظ أعلى معدل حالي لزيادة الإصابة.

ولقد بدأت بيلاروس تعاونا عمليا مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والدرن والملاريا، على أمل تعبئة الدعم الدولي لجهودها الخاصة. ونحن نقدر بدرجة كبيرة تفاعلنا مع البنك الدولي في مكافحة انتشار الإيدز في بيلاروس.

وفي الختام، أود أن أعرب عن قناعة بلدي بأن الدعم المقدم من نهج دولي مخلص ومنسق وشامل لمكافحة الإيدز سيمكننا من إحراز تقدم بغية تحقيق الأهداف التي اتفقنا عليها.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبي، تؤيد هذا البيان.

وفي مؤتمر قمة الألفية عقد رؤساء دولنا أو حكوماتنا العزم على أن يكونوا بحلول عام ٢٠١٥ قد أوقفوا انتشار الإيدز وبلاء الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية التي تبتلى بها البشرية ويبدأوا في عكس اتجاهها. وقد تمت متابعة هذا الالتزام في حزيران/يونيه من العام الماضي، حينما التقينا جميعا في الدورة الاستثنائية، واعتمدنا إعلان الأمم المتحدة للالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهذا الإعلان ينص على عدد من الأهداف المحددة والمرتبطة بأطر زمنية، والتي تشكل إطارا مهما للإجراءات التي نتخذها في كفاحنا المشترك ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكنه أولا وأخيرا، لا يعدو أن يكون مجرد إعلان؛ أما التزامنا الحقيقي فيجب أن يتأكد من خلال أعمالنا المشتركة. وأمامنا تحد كبير في ترجمة الالتزام السياسي إلى أفعال.

إن النتائج المترتبة على هذا الوباء تبعث على الجزع. ففي عام ٢٠٠١ أصيب ٥ ملايين شخص بفيروس نقص المناعة البشرية، ومات ٣ ملايين نتيجة الإصابة بالإيدز. واليوم، يعيش أكثر من ٤٠ مليون شخص حاملين فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وهذا المرض يؤثر تأثيرا كبيرا على الحياة – بل ويكون مدمرا في بعض المناطق وخصوصا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. هذا علاوة على أنه أخذ ينتشر بسرعة في مناطق أخرى من العالم أصبحت مهددة بأن يفتك بها هذا الوباء إن لم تُتخذ إجراءات عاجلة لوقفه. وهو يعطل التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ويؤدي إلى تيتُّم آلاف الأطفال؛ ويسهم في نقص الغذاء وتباطؤ الإنتاج وانخفاض مستويات التعليم.

وهناك حاجة عاجلة إلى جهد معزز لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والاستجابة المطلوبة أكثر تعقدا مما هو الحال بالنسبة للأمراض الأخرى. فهي تتطلب العمل من خلال قطاعات المجتمع كافة، وليس القطاع الصحي وحده. ومن ثم، يجب أن تكون جهودنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءا لا يتجزأ من عملنا في جميع الميادين – سواء كانت تتعلق بالتعليم أو الزراعة أو التنمية الصناعية أو التجارة أو حقوق الإنسان أو التنمية الاجتماعية. ذلك أنه يشكل بحق قضية متداخلة في جميع القطاعات، ولا بد من التعامل معه على هذا الأساس.

لقد قامت بلدان عديدة بتطوير خطط واستراتيجيات متعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن الاستجابات الملموسة للوباء تظل دائما منحصرة في وزارات الصحة. ولا بد من تغيير هذا الوضع. وينبغي التصدي له من خلال مجموعة واسعة من التدخلات، ويجب تعزيز القدرة على التنسيق بين طائفة عريضة من المبادرات. ومع مراعاة الطبيعة المتعددة القطاعات لهذه المشكلة، والحاجة إلى ضمان ملكية الحكومات الوطنية للمبادرات، والتنسيق السليم، وتعاون مختلف الأطراف الفاعلة، ينبغي إدماج جميع الأنشطة المتعلقة بهذا الوباء في

البرامج الوطنية للحد من الفقر، مثل ورقات استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر.

إن تقرير الأمين العام يؤكد، وعن صواب، الأهمية الحاسمة للقيادة الوطنية في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلينا أن نتكلم صراحة عن هذا المرض، وأن نتصدى للوصم والتمييز. وتوعية الشباب بالصحة الجنسية تشكل جزءا من هذه الصراحة، شأنها شأن الاعتراف بالأبعاد المتعلقة بنوع الجنس فيما يتصل بهذا المرض، وبأهمية إشراك الرجال والصبية بنشاط في الجهود الوقائية. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكِّننا من تحقيق أقصى أثر لجهودنا.

والمجتمع المدني يشكل جزءا عضويا من أية استجابة وطنية. ويتحتم علينا أن نستكمل جهود القيادة السياسية بالمشاركة الكاملة والنشطة من جانب المجتمع المدني، بما في ذلك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن القطاع الخاص. وهذا في الواقع ما يحدث في بلدان عديدة. غير أن المشاركة من حيث المنظور العالمي، لا تزال غير كافية. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن إقراره وتأييده للدور الذي يضطلع به المجتمع المدني من خلال مشاركته في عمليات التخطيط، وتوفير الرعاية والدعم للأيتام والفئات المستضعفة الأخرى، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية.

في العام الماضي، اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على أن تعبئ، بحلول عام ٢٠٠٥، ما يتراوح في مجموعه بين ٧ و ١٠ مليارات دولار سنويا لمكافحة الوباء. وإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا يوفر آلية مالية عالمية مهمة لتأمين الموارد اللازمة لمكافحة الأمراض الثلاثة. والاتحاد الأوروبي ملتزم بمساعدة الصندوق العالمي على أن يثبت وجوده كآلية فعالة لإيصال الدعم الضروري لمن هُم في أشد الحاجة إليه.

وفي مونتيري، اتفقنا على زيادة الموارد المخصصة لأغراض التنمية – سواء كانت موارد محلية أو مساعدات من المجتمع الدولي – وتعزيز فعالية المعونة. وهذا ينبغي أن يتضمن ترتيب الأولويات بالنسبة للتدخلات المشهود لها بأنها فعالة في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلينا أن نزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم، إذا أردنا أن نبلغ، بحلول عام ٢٠١٥، هدف وقف انتشار هذا الوباء وعكس اتجاهه. وستكون الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية والتنفيذ السريع والفعال لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، موجهين، ضمن جملة أمور أخرى، نحو القطاع الاجتماعي، وسيسهمان في تحرير الموارد المحلية لاستثمارها في هذا القطاع.

ولكن نقص الموارد المالية لا يشكل العقبة الوحيدة. فالقدرة البشرية، وخاصة على المستوى القطري، استنزفت وتجاوزت طاقتها. والواقع أننا نصل الآن إلى نقطة يجب أن نعترف فيها بأن انتشار الوباء بدأ يسهم في تقويض القدرة البشرية على التصدي له. والمساعدات الخارجية كثيرا ما تكون مخصصة لدعم تدخلات بعينها، ولكنها لا تولي الاهتمام الكافي للتحدي المتمثل في بناء القدرات اللازمة على الصعيد المحلي لدعم هذه الأنشطة على المدى البعيد. وفي حالة تتناقص فيها القدرات، ليس من المرجح أن يؤدي رفع مستوى مشاريع تجريبية ناجحة من شأنها أن تعزز الجهود الرامية إلى مكافحة هذا الوباء، إلى تحقيق نتائج مستدامة.

وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تتصدى لهذا التحدي بتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات، وخاصة على

الصعيد القطري، بهدف ضمان الاستفادة المثلى من مواردها. وفعالية استراتيجيات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتوقف إلى حد بعيد على تحسين التنسيق والتماسك بين جميع أصحاب المصالح على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقييم الجاري حاليا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتطلع الاتحاد الأوروبي باهتمام شديد إلى المناقشة التي سيجريها مجلس تنسيق البرنامج، في البرتغال في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، بشأن نتائج تقييم البرنامج المشترك. ولعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي يدعو إلى مواصلة النظر في إمكانية تعزيز ولاية هذا البرنامج المشترك.

ويظل الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لتكثيف جهوده الرامية إلى القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة – وعلى الأخص برنامج الأمم المتحدة المشترك. ونود هنا أن نشدد على أهمية الدور الذي يؤديه ذلك البرنامج في تنسيق استجابة الأمم المتحدة لهذا الوباء. ونود أن نؤكد من جديد على الأهمية التي نعلِّقها على وجود نهج معزز شريطة أن يكون متوازنا، للتصدي للوباء بجميع أبعاده. فالوقاية والعلاج يكمل أحدهما الآخر بصفة أساسية، والرعاية والدعم والعلاج معا، مسائل ترتبط ارتباطا وثيقا بالوقاية الفعالة. ونحن نشدد على الحاجة إلى تطوير سياسات وخطط وطنية وقطاعية تدمج فيها المسائل المتعلقة بالرعاية والخدمات في مجال الصحة الإنجابية، والسكان – مع التركيز على المراهقين، وقضايا الفوارق بين الجنسين، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز نظم الرعاية الصحية الأولية والرعاية المجتمعية.

والاتحاد الأوروبي يعمل بنشاط من أجل تيسير الحصول على المستحضرات الصيدلانية الأساسية بأسعار معقولة، وتشجيع البحوث لتطوير منافع عامة على الصعيد العالمي لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخطة عمل الاتحاد الأوروبي لتقديم المعونة لمكافحة الأمراض الناجمة عن الفقر في البلدان النامية توفر مجموعة متكاملة وشاملة من التدخلات لثلاثة من الأمراض المعدية الرئيسية – فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وتشمل إجراءات على جميع المستويات المتعلقة بالتنمية والتجارة والبحث العلمي، بغية تحسين الظروف الصحية وفرص الحصول على الأدوية.

وفي الختام، نتفق مع الأمين العام على أن الأمم المتحدة تمثل أداة فريدة متاحة للعالم للتعامل مع قضايا عالمية حرجة مثل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونود أيضاً أن نبرز في هذا السياق ما نعلِّقه من أهمية على مبادرة الأمين العام المتعلقة بتعزيز الأمم المتحدة. ومن ثم، يتعين علينا أن نشير إلى ضرورة كفالة الاتساق بين متابعة الدورة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والإعلان بشأن الألفية، وغير ذلك من المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. كما يجب علينا أن نأخذ بنهج كلي إزاء رصد وتقييم جهودنا فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن نجد سبيلاً إلى إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في مداولاتنا، بما فيها المجتمع المدني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا بذلك إلى المتكلم الأخير على قائمة هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.